المحكمة العُليا الفيدرالية الأمريكية: إشكاليّة الانتخابات الرئاسية لعام 2000(اختيار الرئيس أم انتخابه)

الباحثة: نبأ كريم عيسى

كلية القانون – جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: المحكمة الفيدرالية العليا، انتخاب أم اختيار الرئيس، النظام الانتخابي.

الملخص:

يعد رئيس الجمهورية صاحب أقوى وأخطر منصب دستوري وسياسي على وجه الأرض فهو رئيس السلطة التنفيذية الذي يجمع بين يديه رئاسة الدولة والوزارة في ذات الوقت بموجب الدستور الأمريكي النافذ لعام 1787 الذي اعتنق النظام الرئاسي كنظام سياسي لإدارة شؤون الدولة وتشكيل السلطات بموجبه، وبهذا يُعتبر الرئيس صاحب السلطات الفعلية فيما يخص المجال التنفيذي، لذلك فإنَّ عملية انتخابه تتميز بأسلوبها الفريد الذي لم يسبق له مثيل في التطبيق، حيث يتم عبر مراحل متعددة مبتدأ بالترشيح الحزبي(الانتخابات التمهيدية) ومن ثم عملية انتخاب الناخبين الرئاسيين (Delegates) وانتخاب الرئيس التي يتخللها نظام انتخابي شديد التعقيد (المجمع الانتخابي) ، وخصوصاً عند تعدد القوانين الانتخابية للولايات المتعلقة بكيفية تسجيل الناخبين ،و إدلاء الأصوات ، والأجهزة الإلكترونية المستخدمة والاعتراضات مرورا بالمحكمة العليا لكل ولاية التي تفصل في كل نزاع يحدث فيها متعلق بقانونها الانتخابي، والأدوار السياسية التي تلعبها المحكمة العليا باعتبارها قضاء دستوري يحتوي على شقين عند نظر القضايا المعروضة عليه من الناحية (السياسية والدستورية) .

المقدمة :

أن فكرة المحكمة العليا بمجملها تكمن في إيجاد قضاء متخصص ينظر النزاعات القانونية التي ترفع إليها كمرحلة أخيرة حيث لا يمكن التعقيب بعد صدور قراراتها ، ولذلك فقد أوجدت "المحكمة العليا الفيدرالية" بمثابة القضاء الحامي والحارس للدستور الأمريكي الفيدرالي التي تبطل جميع القوانين المعارضة له الصادرة من الكونغرس الفيدرالي، وكذلك الأمر ينطبق وبذات الآلية على الولايات الأمريكية التي يتضمن نظامها الدستوري محكمة عليا تشرف على

اتساق وانسجام القوانين التي تصدر من المجالس التشريعية لكل ولاية مع دساتيرها، إلا إن الانتخابات الأمريكية لعام 2000 كانت السبب في بروز الإشكالية التي قامت بين المحكمتين حول القوانين الانتخابية التي تصدرها الولاية ومدى انطباقها مع دستور الولاية، ومن يحق له نقضها في حالة مخالفتها للدستور الولاية، فضلاً عن صعوبة وتعقيد النظام الانتخابي المتبع التي كشفت عنه الانتخابات الحاسمة لعام 2000 الذي سنأتي عليه بالتفصيل .

أهمية البحث : أن لهذا البحث أهمية من الناحية التاريخية الدستورية والسياسية تكمن في تسليط الضوء على الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000، والدور الدستوري والسياسي للمحاكم العليا، وكشف ما تخللها من أحداث اثبتت عدم وضوح النتائج الانتخابية، والتعقيد في النظام الانتخابي المطبق(المجمع الانتخابي) في إيصال أحد المرشحين للرئاسة.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في تدخل المحكمة الفيدرالية العليا بشؤون الولايات، وطريقة إدلاء المصوتين بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية حيث تتداخل إرادتهم مع إرادة الناخبين الرئاسيين الذي يمنحون أصواتهم لأحد المرشحين، وإيصاله إلى الرئاسة، فضلاً عن ذلك يناقش هذا البحث النظام الانتخابي وتعقيداته وطريقة التصويت داخل المجمع الانتخابي، فضلاً عن النزاع الدائر بين المحاكم العليا في فلوريدا وواشنطن لحسم النتيجة بين المرشحين .

منهجية البحث: أن أسلوب البحث العلمي المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي والتحليلي لبيان واقعة انتخابية سابقة قد حصلت من الناحية الدستورية والسياسية نطاق البحث: للبحث حدود زمانية ومكانية تكمن في إجراء هذه الدراسة ضمن دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1787، ضمن الرقعة الجغرافية لكل من ولاية فلوريدا التي نشب فيها النزاع الانتخابي بين المرشحين والعاصمة .ومع ذلك سوف يتم تقسيم خطة البحث على ثلاث مطالب

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000 والتعقيدات القانونية والتقنية التي رافقتها:

تميزت هذه الانتخابات بالتعقيد القانوني والسياسي على درجة كبيرة قياساً بالانتخابات التي جرت قبلها وذلك بسبب تقارب الأصوات الانتخابية التي حصل عليها المرشحين على المستوى القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: الانْتِخَابَات الرئاسية لِعَام 2000 :

في الإطار الدُّسْتُوري والقانُوني أجريت الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية في 7 نوفمبر 2000 قبل الساعة الثامنة مساءً بقليل بين مُرشح الحزب الجُمْهُوري (جورج دبليو بوش الأبن) ومُرشح الحزب الديمقراطي (ألبرت أرنولد آل غور الأبن) للفوز برئاسة الولايات المتحدة الأَمريكية، وقد واجه (بوش) حاكم ولاية تكساس مرشحاً قوياً من قبل الحزب الديمقراطي(غور) الذي كان يشغل آنذاك منصب نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت النتائج الانتخابية بينهما متقاربة بشكل غير معقول ولم يسبق لها مثيل في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأمريكية[1].

وقد حصل المتنافسين على المستوى القومي للولايات المتحدة الأمريكية على النتائج التالية: أحرز (غور) (50,992,335) أي بنسبة (48,38%) بينما حصل (بوش) على (50,455,156) أي بنسبة (47,87%)، ومع ذلك فهذه ليست جميع الأصوات المُدلى بها في الانتخابات الرئاسية، إذ إن هنالك أصوات لم تحتسب بسبب تنوع طرق الأدلاء بها(اختلاف أجهزة الاقتراع) والأصوات الباطلة والتي بلغ عددها(138,216)، وأن التقدم الذي احرزه (غور) لم يقدم شيئاً إذ هو مرهون بظهور النتائج الانتخابية لولاية فلوريدا (التي كانت لها حصة الأسد في الأصوات الشعبية المتنازعة والفيصل في حسم الانتخابات الرئاسية)، إذ حصل (بوش) في التصويت الشعبي على مستوى الولاية (2,912,790) أي بنسبة (48,85%) بينما حصل غور على (2,912,253) أي بنسبة (48,84%)[2]

أما الوضع فكان مربكاً للغاية في خريف عام 2000 عندما كانت النتائج الانتخابية غير معروفة ولا أحد يعلم من هو الفائز في الانتخابات ، وقد بقي الوضع تحت المراقبة وأنظار العالم تتجه للولايات المتحدة الأمريكية التي ستختار رئيساً لها، وما زاد الوضع سوءاً أن أ يّاً من المرشحين لم يبدِ حماساً أو ردة فعل بين المقترعين والناخبين الرئاسيين (Delegates) ، إذ بدأ التوتر واضحاً على الأمريكيين آنذاك بسبب عمليات إعادة فرز الأصوات، فهل ستحسم الرئاسة حقاً لأحد المرشحين عن طريق التفسيرات القضائية الصادرة من قضاة غير منتخبين ليحددوا نوايا المقترعين في من سيصبح رئيساً للبلاد؟[3]

لقد أصبحت عملية اختيار الرئيس معركة بين المحاكم العليا في واشنطن وفلوريدا، فبعد يوم 7 نوفمبر 2000 ، دخلت هذه الولاية دائرة النزاع منذ يوم الانتخابات حتى ديسمبر 2000، وذلك بسبب تقارب نتائج الانتخابات بطريقة غير معقوله على المستويين القومي والولاية

بين المرشحين، حيث حصلوا على أصوات متقاربة جداً في المجمع الانتخابي لكل ولاية من الولايات (49) ، ولم يبلغ أيّاً منهم الرقم (270) من أصوات المجمع الانتخابي الأمريكي، ومع ذلك فإن أصوات ولاية فلوريدا(25) سوف تمكن الحاصل على الأكثرية الشعبية على مستوى الولايات من الفوز ليصبح الرئيس(43) للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أتفق الجميع على أن المتقدم في الانتخابات الرئاسية بأصوات مئات الآلاف على مستوى الشعبي للولايات المتحدة هو (غور)، إلا أن هذا لم يقدم شيئاً إلا بعد فرز الأصوات في فلوريدا التي ستكون الولاية الحاسمة بين المرشحين لتولي الرئاسة[4].

وفي إطار التغطية الإعلامية رافقت الشبكات التلفزيونية الكبرى الانتخابات الرئاسية لنقل النتائج الانتخابية التي تغيرت أكثر من مرة بين المرشحين، وقد أكد مذيع قناة سي بي أس آنذاك (دان راذر) (دعونا نوضح شيئاً واحداً منّ البداية: إذا قلنا إنّ مرشحاً فاز في ولاية معينة، يمكنكم اعتبار ذلك شبة مؤكد ، اعتمدوا على ذلك) و (غور) هو الفائز وهو من تصدر النتائج في كل من ولاية ميشيغان وبنسلفانيا وفلوريدا، وقد رأى بوش أن شبكات التلفزة قد أوضحت النتائج والإحصاءات حتى قبل أن تغلق مراكز الاقتراع وهذا ما أثار سَخَطهَ، وفي تمام الساعة 8:55 مساءً أزالت شبكات التلفزة سي أن أن و وسي بي أس فلوريدا من العمود الخاص (بغور) وأعلنوا أن نتائج الولاية لا يمكن التنبؤ بها .

وبعد منتصف الليل بدأ واضحاً بأنَّ نتائج اختيار رئيس الدولة متوقفة على أصوات مئات الآلاف في فلوريدا حيث بدأت الأنظار تتجه إليها، وفي تمام الساعة 1:15 صباحاً تم إعلان نتائج الانتخابات لصالح (بوش)،ليتصل (غور) بـ(بوش)في منتصف الليل لهنئه على الانتصار ويُقر بهزيمته التي وصفها (بوش) بخطوة أكثر(شهامةٍ)، وقد رد غور (بالتأكيد أنّنا شوّقناهم) ليشكره (بوش) على ذلك[5].

وعلى الرغم من تقدم (غور) بالتصويت الشعبي القومي، وبذلك دعا (غور) (بوش) ليتنازل الأول له ، ولكن بعد مرور أكثر من نصف ساعة علم (غور) أن العد والفرز التلقائي بموجب قانون ولاية فلوريدا قد قلص الفارق بين المرشحين، وأن هنالك نسبة معينة يضعها قانون فلوريدا لإعادة فرز الأصوات يدوياً وما دون هذه النسبة يتم عدها وفرزها إلكترونياً بشكل تلقائي[6].

وهذا ما دفع (غور) إلى عدم الظهور في خطاب الإقرار بالهزيمة، فكان هنالك أمر ما، حيث بدأ مرافقو بوش بتتبع النتائج في ولاية فلوريدا التي قلصت هامش الفوز بينهما كثيراً ، وعند

الساعة 2:30 صباحاً اتصل رئيس حملة (غور) (بيل دايلي) بمدير حملة (بوش) (إيفانز) ليتكلم المرشحين عندها وليسحب (غور) تهنئته وإقراره بالهزيمة قائلاً لـ(بوش) (إنَّ الأرقام، في ولاية فلوريدا، قد تغيرت منذ آخر مكالمة، وبالتالي اتراجع عن الإقرار بالهزيمة)، وقد استغرب(بوش) من ذلك قائلاً (لم أسمع عن التراجع في الإقرار بالهزيمة من قبل)[7]، وقد كان الوضع متوتراً للغاية لتنتهي المكالمة بمشادة كلامية رد فيها (غور) على (بوش) الذي أكد الأخير للمُرشح الأول أن أخاه حاكماً لولاية فلوريدا وقد أكد فوزه " دعني أقول لك شيئاً.. إن الرأي النهائي في هذه المسألة ليس لأخيك الأصغر "[8].

وبالتالي أصبحت فلوريدا في الفئة غير المحسومة ومن ضمن الولايات المتأرجحة بين الحزبين(state swing)، وخلال ثمان ساعات فقط اختلفت النتائج بين المرشحين لتصبح هذه الانتخابات موضع شكّ بينهما، لتبدأ خمسة أسابيع وصفها (جورج دبليو بوش الأبن) بالأكثر "غرابة" .

وفي حوالي الساعة 4:15 صباحاً سحبت شبكات التلفزيون توقعها بانتخاب (بوش) ، لقد ساد الارتباك آنذاك الموقف السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، واتجهت الأنظار إلى العديد من المقاطعات داخل ولاية فلوريدا، وفي هذه الأثناء انتشرت مصطلحات جديدة عن كيفية الأدلاء بالأصوات كما في (اقتراع الفراشة، تشاد، الماسح الضوئي، الاقتراع غير المكتمل)، وبعض الشخصيات المحورية في الولاية ومنها المسؤولة عن تصديق النتائج الانتخابية[9].

الفرع الثاني: المشاكل القَانُونيَّة وَالتّقْنَية التي سَبَبتها أجهزة وبطاقات الِاقْتِرَاعِ:

غالباً ما تنظم قوانين كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية معظم ما يخص الإجراءات القانونية للانتخابات وتفاصيلها، بما فيها الانتخابات التمهيدية، وأهلية المقترعين (الأمور التي لم يتطرق إليها الدستور الأمريكي لعام(1787)، إدارة المجمع الانتخابي في كل ولاية، إدارة الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات والمناطق وغيرها[10].

وبذلك تستخدم كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية مختلف الأجهزة والوسائل للأدلاء بأصوات المقترعين في مراكز الاقتراع ومنها مثلاً(آلات مسح الاقتراع البصرية، آلات التسجيل الإلكترونية المباشرة)،وتخضع هذه الأجهزة في احتساب أصوات المقترعين لقرارات المجلس أو الهيئة الانتخابية في كل ولاية(المجمع الانتخابي) أو محافظة أو مدينة أو منطقة

صغيرة ، وقد تغيرت هذه الأجهزة بعد الانتخابات الرئاسية في عام 2000 لما سببته من إشكاليات أثرت على نتائج الانتخابات الرئاسية بين المرشحين[11].

وقد كان هنالك بطاقات عِدَّة متنازع عليها في بعض المقاطعات، إذ لم يسمع عن هذه البطاقات سوى عدد قليل من المواطنين قبل 7 نوفمبر كما في بطاقة اقتراع الفراشة والتشاد[12]،وقد سبب تصميم بطاقات الاقتراع هذه بالكثير من الأخطاء التي نجم عنها تغيير نتيجة الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن الالتباس الذي جعل المواطنون يصوتون بالخطأ لمرشح آخر وهذا ما أفضى إلى الحاق ضرر(بغور)أكثر من أي مرشح آخر، ومع ذلك تستخدم فلوريدا ثلاث أنواع رئيسة من بطاقات الاقتراع مع بطاقة رابعة ورقية استخدمت على نطاق محدود في دائرة واحدة فقط[13].

ومن زاوية أخرى كان معظم الاهتمام القانوني يتركز على "اقتراع الفراشة" غير القانوني الذي أدى لخسارة أصوات كثيرة ممن صوتوا (لغور) ، وقد بدأ فريق (غور) القانوني التحقيق في مسألة هذه البطاقات التي استخدمت لأول مرة في الانتخابات الرئاسية لعام 2000، إلا أنهم سرعان ما تيقنوا أنهم لا يستطيعون التغلب على هذه المسألة لأسباب عِدَّة ومنها: أن مُصممة بطاقات اقتراع الفراشة(TheresaLePore) هي "ديمقراطية" التي أطلق عليها الإعلام الأمريكي(ButterflyMadam)، والتي لم تقصد بها مساعدة (بوش) على الرغم من أي شخص ينظر للبطاقة يرى أنها صممت خصيصاً لصالح (بوش) لفوزه في الانتخابات، والعقبة الأخرى تتمثل بعدم وجود حل لهذه الإشكالية يُمكن المحكمة العليا في فلوريدا من فرضه، حتى لو تيقنت المحكمة أنَّ حقوق الناس تم انتهاكها من خلال الاقتراع، لذلك طلب فريق (غور) القانوني من المحكمة إعادة التصويت بالكامل في مقاطعة (بالم بيتش)، وبعد المراجعة القضائية توصلت المحكمة العليا في فلوريدا إلى أنه من المستحيل فرض مثل هذا الحل؛ لأنَّ القانون الفيدرالي الرئاسي يتطلب إجراء الانتخابات الرئاسية في يوم معين وإنَّ إعادتها قد تسبب مشاكل قانونيَّة[14].

فقد نصت المادة(2/ف1/ب4) من الدستور الأمريكي الفيدرالي حول إشكالية إعادة الانتخابات(يمكن للكونغرس أن يحدد وقت اختيار الناخبين، واليوم الذي يدلون فيه بأصواتهم، ويكون يوماً موحداً في جميع الولايات المتحدة)[15].

لماذا أثارت فلوريدا كل هذه الضجة وتحولت إلى ميدان قتال بين المرشحين ؟

بعد الأدلاء بأصوات المقترعين في الولاية إلى الناخبين الرئاسيين ، وبعد انتهاء عمليات الاقتراع ، وبدأ مرحلة فرز البطاقات الانتخابيَّة بموجب الأجهزة الإلكترونية التي أظهرت خللاً في قراءة بعض البطاقات واحتساب بعض الأصوات، إذ إنَّ هذا الخلل يعود إلى تعدد طرق الأدلاء بالأصوات على مستوى الولاية وتعذر الأجهزة في قراءة البطاقات التي لم يتم ثقبها بصورة كاملة (ترك بعض الزوائد معلقة ببطاقات الاقتراع ، أو ترك أثر بسيط على البطاقات من حيث التثقيب)، وبالتالي لم تحتسب ولم تعتبر أصواتاً قانونيَّة، مع وجود عدد من الناخبين الذين لم يصوتوا لأي مرشح ، وهذا ما جعل حملة(غور) تطلب بعد رؤية ذلك إعادة فرز الأصوات يدوياً في المقاطعات التي أظهرت خللاً في احتساب أصوات المقترعين وتأثيرها على النتائج الانتخابية بسبب الأجهزة الإلكترونية، وقد أبدى (بوش) تخوفاً من تدخل الاعتبارات الشخصية في فرز الأصوات يدوياً لمعرفة نية هؤلاء المقترعين، وبالتالي خسارته في الانتخابات معتبراً أنَّ أجهزة الفرز الإلكترونية لا تفضل مرشحاً على آخر عكس الفرز اليدوي فيكفي أنَّ يجري ذلك تحت ضغوط واعتبارات كثيرة، وبالتالي رئاسة الدولة التي ستحاط بالخطر، وقد أصر كل منهما على إعادة فرز الأصوات لكن الخلاف بينهما كان حول آلية الفرز بين الإلكترونية واليدوية[16].

الفرع الثالث: إشكاليَّات الْعَدُّ والفرزبَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ:

بسبب تقارب النتائج الانتخابية بين المرشحين، وما رافق الانتخابات من إشكاليَّات تتعلق بآلية الأدلاء بالأصوات، وبموجب قانون الانتخابات في ولاية فلوريدا يتم إجراء إعادة فرز الأصوات إلكترونياً وبشكل تلقائي وهي عملية سريعة وبسيطة نسبياً عندما يكون الفارق بين المرشحين(0,5%) وبعد إكمال هذا الإجراء وإتمام عملية العد والفرز الإلكتروني يجوز للمُرشح الاحتجاج والطعن في النتائج الانتخابيَّة[17].

وقد تضمنت قوانين بعض الولايات الأمريكية إجراءات تتيح للخاسر أن يطعن في النتائج الانتخابية، إذ بدون هذه الإجراءات يؤدي ذلك إلى أثارت الشكوك في دقة ونزاهة العمليات الانتخابيَّة وفرز الأصوات، وبالتالي فإنَّ النتيجة المحتملة هي تقوّيض ثقة المواطنين في مصداقية الانتخابات، والانتقاص من شرعيتها وخصوصاً للفائزين من المرشحين، وأن أبرز مثال معاصر على ذلك انتخابات عام 2000[18].

وبموجب قانون الانتخابات في فلوريدا فإن تقارب النتائج بهذا الشكل الخيالي كان يفترض من جميع المقاطعات في الولاية إجراء إعادة فرز الأصوات تلقائياً وبشكل فوري وتمرير جميع بطاقات الاقتراع عبّر أجهزة العد والفرز الإلكترونية، وقد تم إعادة فرز الأصوات وظهرت

نتائج الفرز التي استمرت ليوم واحد في 8 نوفمبر2000 حيث حصل كلا المُرشحين على النسب الآتية: بوش (2,909,135) بينما حصل غور على (2,907,351) أي أن هامش الفرق بينهما يقدر بـ(1,784)، وقد استغرقت عملية إعادة الفرز يوم واحد، وقد انخفض هامش الفرق بينهما فيما بعد ليصل إلى (327) أي بنسبة (00000056%) ، ولم يكن لدى أي من الحزبين خبرة في مثل هذا الجدل، لذا التجأ كل حزب فريق إلى طلب الخدمات من مكاتب كبار المحاميين في أمريكا لدعم آرائهم في القضية حيث احتساب الفرز اليدوي لأصوات المقترعين (مطلب الديمقراطيين) وبين عدم احتسابها (مطلب الجمهوريين) واستمرت المعركة القضائية بينهما لمدة ستة وثلاثون يوماً عمل فيها كل حزب بكثافة كبيرة للفوز برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية[19] .

وكان التركيز المثير للجدل يتركز في مقاطعة (بالم بيتش)، أكبر المقاطعات في فلوريدا من حيث المساحة ومن حيث التوجه الإيديولوجي(ديمقراطية)، وقد قام أعضاء فريق (غور) القانوني بخطوتهم الأولى في 9 نوفمبر 2000 ، أي: بعد يومين من الانتخابات وبموجب قانون فلوريدا، طلبوا إعادة الفرز اليدوي في أربع مقاطعات من أصل (67) مقاطعة في فلوريدا، أي مراجعة كل بطاقة اقتراع على حدة للتأكد من تسجيل الأصوات بشكل صحيح، وليس من قبيل الصدفة أن يطلب (غور) إعادة الفرز في المقاطعات التالية(Broward,Miami-Dada,PalmBeach,Volusia) المقاطعات ذات الإيديولوجية الديمقراطية.

ومن جانب آخر فإنَّ الإشكالية في مقاطعة (بالم بيتش) تمثلت ببطاقة اقتراع الفراشة(butterfly) في حين كانت المشكلة في المقاطعات الأخرى هي "الأصوات الناقصة" التي يقصد بها: بطاقات الاقتراع التي لم تسجل أجهزة الاقتراع الإلكترونية أي نتيجة لأحد المرشحين، وبذلك يعتقد فريق (غور) أنَّ إعادة فرز الأصوات ضرورية لتحديد ما إذا كانت هذه البطاقات تم احتسابها أو لا ويوجد على مستوى كل مقاطعة مجلس لفرز الأصوات يتكون من (3) ثلاثة مسؤولين محليين، وهم من يحددون إذ كان ينبغي فرز الأصوات أو لا، ابتداءً لم يرفع (غور) دعوى قضائية بل قدم طلباً إلى "مجلس فرز الأصوات" لإعادة الفرز اليدوي وهو ما يعرف بموجب قانون ولاية فلوريدا تقديم(الاحتجاج)[20].

ومع ذلك تمنح قوانين ولاية فلوريدا الحق للمرشح والناخب أيضا "المتظلم" إعادة فرز الأصوات الانتخابية ،حتى لو لم يكن هنالك دليلاً على وجود تزوير أو تجاوزات عن قصد مكتفياً بوجود الشك الموضوعي (ReasonableDoubt) بأن النتائج الانتخابية لا تعبر عن إرادة المقترعين[21].

ولكن قبل أن يتمكن أي من المجالس الأربع حتى من تحديد ما إذا كان سيتم إجراء إعادة فرز الأصوات يدوياً، أخذت حملة (بوش) عن طريق أعضائها أسلوب آخر يتمثل برفع دعوى قضائية ،و قد رفع بوش عن طريق ممثله القانوني (Theodore B.Olson) يوم 11/11/ 2000 دعوى أمام المحكمة الفيدرالية في مقاطعة (ميامي ديد) لوقف عمليات إعادة فرز الأصوات قبل أن تبدأ، وقد كانت حجتهم في ذلك أن عمليات إعادة فرز الأصوات "الانتقائية" التي ستجري لأربع مقاطعات تنتهك بند الحماية المتساوية في تعديل (الرابع عشر) من الدستور الأمريكي؛ لأنها أكدت ومنحت الأهمية لأصوات أربع مقاطعات على حساب المقاطعات الأخرى، علماً أن حجته كانت ضعيفة، ومع ذلك كان بإمكان بوش أن يعالج هذه المسألة ويطلب فرز الأصوات في المقاطعات التي يريدها .

ولكن المحكمة الفيدرالية في (ميامي ديد) ردت الدعوى وسمحت بمواصلة عملية إعادة فرز الأصوات، حيث رفضت المحكمة موقف فريق بوش وجاء الآتي :(بموجب دستور الولايات المتحدة الأمريكية، تقع مسؤولية اختيار الناخبين لمنصب الرئيس في المقام الأول على عاتق شعب فلوريدا ومسؤولي الانتخابات، وإذا لزم الأمر محاكمها) (تبدو الإجراءات التي تستخدمها فلوريدا محايدة ... أعتقد أن التدخل من قبل المحكمة المحلية الاتحادية، على المستوى الأولي غير مناسب).

وينص قانون فلوريدا على أن المسؤولة عن تصديق نتائج الانتخابات(وهي ضمن حملة بوش القانونية) (كاثرين هاريس) في الولاية المقامة في 7 نوفمبر 2000 يجب أن تتم خلال أسبوع واحد أي: 14 نوفمبر 2000 ومن ثم أرسالها إلى(Congress) ليصادق عليها الأخير، ولها بموجب القانون أن تسمح بمواصلة عمليات العد والفرز للأصوات فهل ستسمح بذلك ؟ بالطبع أنها لم تفعل ذلك، وأنَّ ثلاث مقاطعات من أصل أربعة لم تنتهِ من فرز الأصوات في الوقت المناسب وهذا بالطبع لم يكن في مصلحة (غور) الذي كان له ميزة رئيسية تتمثل بقانون فلوريدا وعيب جوهري يتمثل بالمخولة قانوناً لتصديق النتائج الانتخابية[22] .

وقد تحدى (غور) التصويت الإلكتروني، ومن غير المرجح أن يتنازل أي من المرشحين حتى تتحقق كل آماله، أرسلت كلتا الحملتين فرقاً من المحاميين والناشطين السياسيين وخبراء الإعلان إلى فلوريدا لإجراء اللازم والتقاضي بعد يوم الانتخابات، وقد لعبت هذه الفرق دوراً مهماً على الصعيد القانوني والسياسي، والعلاقات العامة، والشخصية[23].

وقد تبنى (غور) شعار (إحصاء كل الأصوات)، وقد أصبح فريق (بوش) قلقاً من طلب الديمقراطيين، لإعادة الفرز والعد اليدوي لأربعة مقاطعات ديمقراطية مختاره، إذ فكر فريق بوش في طلب أمر قضائي فيدرالي ولكن الإيديولوجية اصطدمت بالسياسة، فقد كان الكثير من المحافظين المتعصبين دائماً ما يتجنبوا التدخل في الشؤون الداخلية لأي ولاية، ومن الواضح أن العد اليدوي كان مسألة تتعلق بقانون فلوريدا، و كانت الحجة الرئيسية لفريق (بوش) في تحدي العد اليدوي هو المعيار الذي اتبعته فلوريدا، لأن اتخاذ القرار بشأن إعادة الفرز يتعلق (بالنية الواضحة للناخب) وهذا ما ينتهك المبدأ الدستوري (بند الحماية المتساوية) أو ما يعرف بـ(Equal Protection Clause) الذي يعتبر جزء من الدستور الأمريكي النافذ لعام 1787 .

ويذكر أحدهم كان محامي (بوش) يشعرون بالقلق أزا بعض قضاة المحكمة العليا في واشنطن الذين يعرفون بالخط المتشدد(Hard Line) المتخذ بشأن من لديه الحق، وقد حث البعض من معسكر(بوش) على محاربة إعادة فرز الأصوات بدلاً من اللجوء إلى المحكمة العليا في واشنطن، وطلب إعادة فرز الأصوات في المقاطعات الجمهورية، وفي النهاية تم إجبارهم على عدم السعي وراء إعادة فرز الأصوات في المقاطعات الجمهورية؛ لأنها محفوفة بالمخاطر وأن الحفاظ على الوضع الراهن هو الأساس حتى وأن تطلب الأمر رفع دعوى قضائية فيدرالية لوقف عمليات إعادة فرز الأصوات، وبالفعل فعل فريق (بوش) ذلك[24] .

ونستنتج مما تقدم أن قوانين الانتخابات دائماً ما تثير اللغط عند التطبيق، إذ إن الانتخابات تكشف عن ثغرات هذه القوانين عند العمل بها، وقد أثارت القوانين الانتخابية سواء في الولايات الأمريكية أو في العراق إشكاليات عديدة في كيفية صعود المرشحين إلى الرئاسة أو للمجالس النيابية[25].

المبحث الثاني: نزاع المحاكم العليا في فلوريدا وواشنطن:

وبعد احتدام السباق الانتخابي وما آثاره من إشكاليات تتعلق بالنظام الانتخابي وطرق الإدلاء بالأصوات قرر الفريقين القانونيين لكل من المرشحين نقل هذا النزاع إلى المحاكم العليا في الولاية ليتبعها تدخل من قبل المحكمة العليا الفيدرالية

المطلب الأول: تَدْخُلُ المحكمة الْعُلْيَا فِي فَلَوْرِيدا:

شكلت الانتخابات الرئاسية لعام 2000 تحدياً أمام عدالة القضاء الدستوري الأمريكي؛ إذ تدخلت العديد من المحاكم المحلية وأصدرت عدة أحكام متناقضة فما بين سماح بعض المحاكم بإعادة فرز الأصوات لتقارب نتائج المرشحين، نجد أن البعض الآخر من المحاكم

ذهب إلى الاتجاه المعاكس ونقض عملية إعادة الفرز، وهذا ما دفع غور عن طريق ممثله القانوني لرفع الأمر إلى المحكمة العليا في فلوريداً، بينما نجد أن طرف الآخر وبقياده ممثله سارع لرفع التماسه إلى المحكمة العليا في واشنطن[26].

ابتداءً فقد أصدرت المحكمة العليا في فلوريدا حكماً أولياً مؤقتاً يقضي بإيقاف قرار المخولة (كاثرين هاريس) بتصديق نتائج الانتخابات في 14 نوفمبر2000 إلى إشعار آخر لحين إجراء جلسات الاستماع لإصدار حكمها النهائي[27].

وفي اليوم الجمعة 17 نوفمبر 2000 تدخلت المحكمة العليا في فلوريدا وبمبادرة منها لإبطال قرار التصديق، والسماح للمقاطعات الأربعة بإكمال العد والفرز، وقد حدد قضاة المحكمة العليا في فلوريدا موعد المرافعة في الأثنين 20 نوفمبر وفي هذه الأثناء أمرت المحكمة بمواصلة سير عمليات إعادة فرز الأصوات في فلوريدا، وفي يوم الثلاثاء 21/ 11 أصدرت المحكمة العليا في فلوريدا قرارها النهائي الصريح بمواصلة إعادة فرز الأصوات يدوياً ولمدة خمسة أيام، وإيقاف تصديق نتائج الانتخابات إلا بعد مرور هذه المدة أي: أنَّ التصديق سيكون في يوم الأحد 26 نوفمبر، في الوقت الذي كان قضاة المحكمة العليا في فلوريدا يشعرون بالغضب من تصرفها لمحاولتها التصديق على النتائج واصفين ما صدر من المسؤولة عن التصديق "غير معقول" و"غير ضروري" و "بالمخالف للقانون" و"التعسفي" [28].

وبعد استمرار السجالات القانونية والسياسية حيال هذه الانتخابات وما أبداه الطرفين من التماس وشكاوى، وخصوصاً في مقاطعتي ميامي ديد_ وبالم بيتش صدر قرار المحكمة العليا لفلوريدا الثالث الذي مثل نصراً حقيقياً لغور حيث قضى بإعادة الفرز اليدوي للأصوات التي لم تحتسبها أجهزة الاقتراع والبالغ عددها أكثر من 14 ألف صوت ليس في المقاطعتين المذكورتين، وإنما في جميع مقاطعات فلوريداً[29].

وقد توجه المتحدث باسم المحكمة العليا في فلوريدا إلى المنبر ليلقي الخطاب الذي يتضمن القرار ليعلن أن المحكمة حكمت لصالح (غور) بأغلبيَّة (4_3)، وبذلك صدر قرار إعادة فرز الأصوات يدوياً وعلى مستوى الولاية[30].

عكس القرار السابق والأخير للمحكمة العليا في فلوريدا مدى الانقسام الواضح بين قضاتها والتسبيب الذي لجئت إليه مؤكده أن اختيار الناخبين الرئاسيين والنزاعات التي تحصل بخصوص ذلك يتم حسمها من قبل المحكمة والإجراءات القضائية، بينما يرى القضاة المعارضين

أن اختيار الناخبين الرئاسيين يقع على عاتق المجلس التشريعي وهذا ما أكدته المحكمة العليا في حكم سابق في عام 1892[31].

ومن جانب آخر رافق صدور قرار المحكمة العليا في فلوريدا قيام فريق بوش بإدارة حملة إعلامية ضخمة ضد آل غور، وقيام مناصري بوش بالنزول إلى مراكز فرز الأصوات في مقاطعة (ميامي ديد) والتسبب بحاله من الذعر لمسؤوليها وإغلاقها، فضلاً عن قيام المجلس التشريعي في فلوريدا عقب صدور قرار المحكمة بعقد جلسة استثنائية لتحديد الناخبين الرئاسيين(أعضاء المجمع الانتخابي على مستوى الولاية)، وأرسالها إلى الكونغرس الفيدرالي، وخصوصاً أن المجلس ذو أغلبية جمهورية كبيرة تمكنه من حسم الانتخابات لصالح مرشحهم[32].

المطلب الثاني: تَدْخُلُ المحكمة الْعُلْيَا فِي واشنطن:

وفي هذه الاثناء كان (بوش) على استعداد مع حملته وبعد استشارة أحد كبار محاميه الذي طلب منه تقديم التماس للمحكمة العليا في واشنطن وتحويل الدعوى يوم الأربعاء 11/22،* وقد رفع فريق (بوش) التماساً إلى المحكمة العليا في واشنطن مع مذكراتهم التي أوضحوا من خلالها أن المحكمة العليا في فلوريدا قد انتهكت القوانين "الفيدرالية" المتعلقة بسير الانتخابات، كما انتهكت المادة الثانية من الدستور الأمريكي التي خولت المجالس التشريعية سلطة وضع القوانين وليست محاكم الولايات من خلال تفسيرها للقانون الانتخابي وصياغة قواعد انتخابية جديدة[يقصد بالتغيير هنا استبدال مواعيد اعتماد النتائج الانتخابية قانوناً]، وهذه عملية قد أدت إلى انتهاك بند الحماية المتساوية و الإجراءات القانونية الواجبة في الدستور.

كما زعم فريق (بوش) القانوني أن قضاة المحكمة العليا في فلوريدا ذو إيديولوجية "ديمقراطية" يؤيدون الحزب الذي ينتمي إليه (غور)، وقد فتحت المحكمة العليا في فلوريدا الباب أمام "كارثة انتخابية"، أجبرت المحكمة العليا في واشنطن على التدخل لمنع (صعود رئيس مشكوك في شرعيته)، وقد رد فريق(غور) القانوني على ادعاءات فريق (بوش) مؤكداً بأنَّ الانتخابات تدار من قبل الولايات دائماً، وليس المحكمة الفيدرالية للولايات المتحدة، وأن ما فعلته المحكمة العليا في فلوريدا هو ما تفعله محاكم الولايات على مدى أجيال، وقد كانوا يتبعون قانونهم الخاص بشأن الانتخابات وإعادة فرز الأصوات، ولم يتم النظر إلى إعادة فرز الأصوات من قبل على أنه انتهاك للدستور الأمريكي[33].

وفي سياق وصول الدعاوى للمحكمة العليا في واشنطن فهي تصل عن طريقين هما: (الزيادة في التأكيد) أو عن طريق التماس (الاستئناف)[34].

وقد منحت المحكمة العليا القبول للتحويل والنظر في الدعوى وفقاً(لقاعدة الأربعة)[35].

وبذلك أوضحت المحكمة العليا في واشنطن يوم12/12 قرارها الصادر بأغلبية(7_2) الذي أكد على أنَّ عملية إعادة فرز الأصوات يدوياً قد أتسمت بالفوضى، وبذلك تم انتهاك بند الحماية المتساوية دستورياً، وبأغلبيَّة (5_4) قضت المحكمة بأنَّهاء الفرز اليدوي للأصوات في فلوريدا، وبالتالي الإيقاف كلياً لتلك العمليات، مؤكدة بأنه ليس هناك وقت كاف لإتمام ذلك، في الوقت الذي يجب أن تشارك فلوريدا في المجمع الانتخابي(electoral college)، وبذلك أنتصر (بوش) بحصوله على(2,912,790) مقابل (غور) الذي حصل على (2,912,235) ليصبح (جورج دبليو بوش الأبن) الرئيس (43) للولايات المتحدة الأمريكية والفارق الرسمي بينهما (537) صوت[36] ، وبذلك وافقت محكمة العليا في واشنطن (DC) على الآتي:

1. وافقت المحكمة العليا في واشنطن على طلب المراجعة المقدم من قبل الجمهوريون والنظر في القرار الصادر من المحكمة العليا في ولاية فلوريدا في جزئية واحدة هي(الأمر بمواصلة إعادة فرز الأصوات يدوياً وتمديد الموعد النهائي للمصادقة على نتائج الانتخابية لفلوريدا مدة اثنتي عشر يوما)*.
2. أبطلت المحكمة العليا في واشنطن جزئية إعادة فرز الأصوات يدوياً، وإرجاع القضية إلى المحكمة العليا في ولاية فلوريدا لتوضيح أسباب قرارها .
3. إيقاف القرار الثاني الصادر من المحكمة العليا في فلوريدا، والذي أمر بإعادة فرز الأصوات الناقصة (Under Votes) يدوياً التي لم يتم تحديدها بموجب أجهزة الاقتراع على مستوى الولاية بأكملها وتضمين النتائج المفروزة مع النتائج النهائية.
4. وافقت المحكمة العليا في واشنطن على إعادة النظر في قرار المحكمة من حيث موضوعه.
5. وفي نهاية المطاف قررت إلغاء القرار السابق لولاية فلوريدا بشكل كلي ودائم وإيقاف جميع عمليات إعادة فرز الأصوات يدوياً، وانتهت الانتخابات لصالح (George W. Bush)[37].

وبذلك نستنتج مما تقدم : أن للمحاكم العليا إضافة لدورها القضائي المتمثل في تفسير النصوص الدستورية ، ومراقبة التشريعات القانونية وانسجامها مع الدستور الذي صدرت في ظله، دور سياسي حيث تتدخل المحاكم في الانتخابات سواء كان ذلك بالتصديق على النتائج أو بحل النزاعات الناشئة عند تعارض النصوص القانونية فيما بينها أو تعارض النص القانوني مع

النص الدستوري وفقاً لهرم تدرج القواعد القانونية حيث الأدنى يجب أن يتفق في صدوره مع الأعلى، وبذلك تتفق المحاكم العليا في هذا السلوك مع بعضها البعض وان كانت مختلفة في تفاصيلها الدقيقة حيث تشترك المحكمة العليا في العراق مع المحكمة العليا الفيدرالية في الدور السياسي المتميز لها باعتبارهما قضاء دستوري يحتوي الشقين في عمله [38].

المطلب الثالث: التفسيرات القضائية والآثار المترتبة عليها:

لكي نفهم سياق المحكمة العليا في واشنطن ورأيها لابد من الإيجاز في جميع الجوانب والقانونية والسياسية المتعلقة بفلوريدا والتي كانت تدور رحاها بين المحاكم العليا والدنيا للولاية وخارج الولاية يوم الانتخابات وموقف المحكمة الفيدرالية العليا النهائي، فضلاً عن موقف القانونيين الأكاديميين من ذلك.

الفرع الأول: الاعتبارات القانونيَّة والسياسيَّة للتفسير القضائي:

1. المحكمة العُليا الفيدرالية تَحسم نتيجتها " خمسة قُضاة يقررون النتيجة":

وفقاً للنظام الفيدرالي لا يجوز للمحكمة العليا على سبيل المثال تقديم آراء استشارية حول مسائل قانونية مجردة أو افتراضية، ولا يمكن أن تحكم إلا في القضايا والخلافات التي تشمل مصلحة حقيقية فعلية، ولا يجوز لها البت في مسائل متعلقة بقانون ولاية، فلكل ولاية محكمة عليا تبت في المسائل المتعلقة بقانونها وفقاً لدستور الولاية، وتختص بإصدار الأحكام النهائية في المسائل المحلية، التي تفتقر إلى المصلحة الفيدرالية على المستوى القومي، مثل العلاقات الداخلية للولاية، العقود، الجرائم المحلية، والإضرار وما شابه ذلك، أما المحكمة العليا في واشنطن فهي التي تصدر القرارات النهائية حول المسائل التي تدخل في القوانين الفيدرالية بما في ذلك القانون الدستوري الفيدرالي[39].

بموجب الدستور دائماً ما يتم اختيار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الناخبين الرئاسيين(Delegates)* الذين يتم اختيارهم من قبل السلطة التشريعية لكل ولاية أما عن طريق التعيين أو الانتخاب من قبل سكان الولاية وفقاً للمادة الثانية من الدستور الأمريكي لعام 1787، وهؤلاء الناخبين الرئاسيين ملتزمين سواء كان بموجب القانون أو التقليد بالتصويت للمرشح الذي يفوز بالتصويت الشعبي في الولاية، وإذا كان هنالك نزاع حول من فاز في التصويت الشعبي في ولاية معينة، فإنَّ قانونها الانتخابي مع أحكامه المتعلقة بالعد والفرز هو من يحكم في المراحل الأولى من النزاع [40].

وفي المراحل اللاحقة وفي حال غموض قانون الانتخابات فأنَّ المحكمة العليا في كل ولاية تتدخل لإزالة هذا الغموض، وهذا ما استقرت عليه جميع المحاكم العليا في الولايات الأمريكية في حال وجد نزاع وتضاربت القوانين بين أيهما يطبق، وتتدخل المحكمة العليا للولاية لتحدد القانون الواجب التطبيق من خلال النظر إلى مقصد المشرع(Intent)، والنص الدستوري المعمول به، والسوابق القضائية، وأن النزاع الذي دار حول قانون الانتخابات في فلوريدا كان بسبب تضارب النصوص القانونية، إذ سمحت بعضها بإعادة فرز الأصوات يدوياً في أي مقاطعة يطعن فيها المرشح، إذ كان هناك خطأ في ترتيب وجدولة الأصوات يؤثر على النتائج الانتخابية، بينما ينص النص القانوني الآخر على وجوب تقديم النتائج في غضون أسبوع من يوم الانتخابات، وبالتالي فإنَّ عملية إعادة فرز الأصوات مستحيلة بحلول الموعد النهائي لها، ومع ذلك رأت المحكمة العليا في فلوريدا أن قصد المشرع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا منح إعادة فرز الأصوات وقتاً معقولاً لإكماله بما يتوافق مع المواعيد النهائية الفيدرالية ،إن تفسير الغموض بين النصوص القانونية أمر يعود إلى المحاكم العليا للولايات بعيداً عن تدخل المحكمة العليا في واشنطن التي لم يتوقع منها التدخل في المسائل القانونية للولاية، لكن (القضاة الخمسة) قرروا وتدخلوا بعيداً عن آراء القضاة الأربعة في المحكمة[41].

وإن المغزى من ذلك يكمن في اجتماع الناخبين الرئاسيين في مكان واحد والتداول حول من سيصبح رئيساً للولايات، ولذلك يجتمع ناخبون كل ولاية في عواصم ولاياتهم ويرسلون أصواتهم إلى واشنطن (مبنى الكونغرس) حيث يتم فرز الأصوات وجدولتها لجميع النتائج الانتخابية للولايات، وبيان تصويت أغلبية الناخبين لمُرشح معين، وإذا لم يكن هنالك أغلبية معينة يتم طرح الانتخابات في مجلس النواب، إذ تُمنح كل ولاية صوت واحد لاختيار الرئيس الذي يفوز بحصوله على (26) صوت في الكونغرس الأمريكي[42] .

2. الْقَرَار النهائي

بينما كانوا مراسلون التلفزيون يتدافعون تحت التغطية المباشرة لاتخاذ القرار الذي صدر قبل الساعة 10 مساءً من يوم 12 ديسمبر2000 إذ انتظرت الأمة لمعرفة ما إذا كانت الانتخابات قد انتهت أو لا، وفي غضون لحظات أصبح القرار خاضع لتدقيق فوري ربما أكثر من أي قرار آخر في تاريخ الأمة الأمريكية ، وقد صدر هذا القرار بأغلبية القضاة (وليس بإجماع أعضاء المحكمة وفقاً للقاعدة المتبعة في التصويت)، وبهذا اختلفت آراء القضاة في هذه القضية كالتالي: ابتداءً وافق خمسة من قضاة واشنطن على مراجعة هذه القضية وقبولها، بينما يرى

القضاة الأربعة وعلى حد تعبير القاضي المعارض(أن المحكمة كانت مخطئة في قبول هذا القضية)، على الرغم من القرار الصادر أنهى الانتخابات وحسم نتيجتها لصالح بوش؛ إلا أنه لم ينهِ السجال بعدها إذ وقعت المحكمة العليا في واشنطن فيه، وهذا يعود لتدخل القضاء ولأول مرة في التاريخ الأمريكي لحسم زعامة البيت الأبيض لأحد المرشحين، التي دأبت المحكمة بنفسها دائماً عن الخوض في الانتخابات الرئاسية، ومن جانب آخر فأن مصدر الجدل آنذاك كان متأتي بالدرجة الأولى من عدد القضاة وانتمائهم الذين رفضوا قرار المحكمة العليا في فلوريدا فضلاً عن طبيعة الحكم الصادر[43].

ومن حيث طبيعة الحكم فيؤكد ثلاث قضاة بما فيهم رئيس المحكمة أن المحكمة العليا في فلوريدا قد انتهكت المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التعدي على سلطة الهيئة التشريعية في فلوريدا، (ولو كان هذا الأمر صحيح مثلما تم الادعاء به لتم ألغاء قرار فلوريدا على هذا الأساس وليس على أساس انتهاك بند الحماية المتساوية)، أضف إلى ذلك فإنَّ القُضاة الخمسة يرون أن قرار المحكمة العليا في فلوريدا قد انتهك بند الحماية المتساوية من الدستور الأمريكي عندما سمح بإعادة الفرز اليدوي على أساس المعيار التشريعي لنوايا الناخبين الواضحة لأن هذا المعيار خضع لتفسيرات متباينة رفضت الأغلبية إعادة الفرز تحت هذا المعيار ضمن أحكام الملاذ الأمن في القانون الفيدرالي، وقد اعترض (أربعة قُضاة) في المحكمة العليا في واشنطن على أن قرار فلوريدا يمثل حلاً لمشكلات خطيرة تتعلق بالحماية المتساوية.

ومن جانب آخر ترى الأغلبية في المحكمة العليا في واشنطن أن عمليات إعادة فرز الأصوات بموجب قانون فلوريدا لا تتفق مع عمليات إعادة فرز الأصوات والحد الأدنى من الإجراءات المتبعة اللازمة لحماية الحق الأساسي لكل مقترع على حدة، بينما يرى البعض أن (بطاقات الاقتراع المعيبة وسوء الاستخدام) أليس من بند الحماية المتساوية؟ فلماذا هذه الازدواجية في احتساب الأصوات بالنسبة للمواطنين الذين لم تحتسب أصواتهم لأسباب لا تعود لهم؟ وهذا ما يشير إلى أن المحكمة العليا في واشنطن لم تحتسب بعض بطاقات الاقتراع التالفة نتيجةً لخلل أجهزة الاقتراع، وقد حصرت المشكلة فقط في المقترعين وتجاهلت الأصوات الأخرى، ومع ذلك قضت المحكمة العليا في فلوريدا قبل عامين من عام 2000 على :(بأن قانون فلوريدا يتطلب فرز أصوات عدة آلاف من المقترعين الذين ارتكبوا خطأ بعدم اتباعهم التعليمات وخصوصا اختيار نوع القلم الذي يتم التأشير به على البطاقة بينما استخدم هؤلاء المقترعين أقلاماً من أنواع أخرى لم تتمكن الماسحات الضوئية من قراءة العلامات المسجلة)[44].

أضف إلى ذلك فأنَّ القضاء الأمريكي هو قضاء مؤسس للسوابق القضائية، والغريب في ذلك أن المحكمة العليا في واشنطن لم تتمكن من الإشارة إلى حالة واحدة تدعم تفسيرها المشكوك فيه عن بند الحماية المتساوية، وهو افتقار واضح للسوابق القضائية وهذا ما أثار قلقاً في الأوساط الأمريكية[45].وكان من الأفضل لو أن المحكمة العليا في واشنطن أدرجت هذا الوصف في قرارها (إذا اعتبرنا كل نزاع في الانتخابات الرئاسية في الولايات مخالفة دستورية فيدرالية تفصل فيها المحكمة العليا في واشنطن فالقانون الدستوري الفيدرالي لا يسمح للمحكمة العليا في واشنطن بمراقبة انتخابات الولاية)، لذلك كان من الممكن كتابة هذا الوصف في قضية فلوريدا إلا أنها لم تفعل[46].

3. الاعتبارات القَانُونيَّة وَالْعَمَلِيَّةُ فِي قَرَار المحكمة الْعُلْيَا فِي واشنطن:

تضمن قرار المحكمة العليا في واشنطن اعتبارات عدة بررت من وجه نظر القضاة إصدارة وهي كالآتي:

أ_ في حدود الظروف الحالية : من المرجح أن يصبح رأي المحكمة العليا في واشنطن بالأغلبيَّة واحد من أكثر القرارات التي تم تحليلها وانتقادها والدفاع عنها في تاريخ المحكمة العليا، والذي سيتم الاستشهاد به بشكل قليل جداً في الحالات المستقبلية، وذلك بسبب العبارة التي أوردها القضاة (اعتبارنا يقتصر على الظروف الحالية؛ لأن مشكلة الحماية المتساوية في الأمور الانتخابية تظهر بشكل أكثر تعقيداً)، وتهدف هذه العبارة إلى عدم إلزام المحاكم المقبلة برأي هذه المحكمة في القضايا الانتخابية ؛لأن حكمها لم يكن وفقاً للمبادئ العامة التي تطبق في جميع الحالات، بل على أساس مبادئ لم تعترف بها أي محكمة من قبل ولن تعترف بها أي محكمة مستقبلاً، وإن الغرض من هذا الخط التحذيري هو اعتراف بأنَّ هذا القرار لا يتناسب مع سلسلة السوابق القضائية المستمرة، ومع ذلك فأنَّ الأغلبيَّة في المحكمة العليا في واشنطن لم يجدوا أي انتهاك لبند الحماية المتساوية، وبهذا فقد افتقر القرار إلى الدعم القانوني، وفي هذا الصدد عبّر أحد القضاة الفيدراليين (أن القضاة كانوا يختلقون الأمر أثناء تقديمهم ولماذا ؟ يبدو وكأن الأمر كان سياسياً)[47].

ب_ حجة المادة الثانية من الدستور الأمريكي لعام 1787: طرح هذه الحجة ثلاث قضاة وتعني أن المحكمة العليا في فلوريدا قد انتهكت السلطة الدستورية الممنوحة للسلطة التشريعية(سلطة التشريع)[48]،أن كاتب هذه الحجة هو رئيس المحكمة العليا في واشنطن، وقد تبنى اليمين(المحافظ) هذه الحجة وخصوصاً في الأوساط الأكاديمية ومع ذلك فهذه الحجة

ضعيفة مقارنة بحجة بند الحماية المتساوية، ومع ذلك فأنَّ الحجة بطبيعتها وشروطها تقتصر على الانتخابات الرئاسية فقط، ولا يمكن بشكل عام أن تطبق على الانتخابات الأخرى التي ممكن أن تحصل كما هو الحال مع بند الحماية المتساوية، وعلى الرغم من أن القضاة أشاروا إلى أن هذه الانتخابات رئاسية وتنطوي على مصالح وطنية، ولكن الدستور الأمريكي يسند مسؤولية اختيار الناخبين الرئاسيين للولايات وليس للمحكمة العليا، ومن المؤكد أن المادة الثانية من الدستور أعلاه تنص على (يجب على كل ولاية تعيين(ناخبين) بالطريقة التي قد توجهها الهيئة التشريعية) وتفسير القضاة الثلاث للعبارة الأخيرة يقضي بأن (النص القانوني "قانون الانتخابات" هو من يحدد الناخبين، وليس تفسير المحاكم)لأنه سوف يكسبه طابع خاص مستقل[49].

ت_ المطالبات فيما يتعلق بالتشريعات الاتحادية: من المؤكد أن الدستور الفيدرالي يتفوق على دساتير الولايات، نتيجة لشرط السيادة الفيدرالية، لكن التشريعات في الولايات تصدر تبعاً لدساتير الولايات في المقام الأول، وبالتالي من المؤكد أن أعلى محكمة في الولاية تتمتع بسلطة تفسير التشريعات الخاصة بها، وخصوصاً عند تعارض القوانين مع بعضها ومع الدستور، وهذا الاختصاص تقليدي وقديم تتولاه جميع المحاكم العليا في الولايات لضمان انسجام التشريعات مع دساتيرها، وهو بالضبط ما فعلته المحكمة العليا في فلوريدا سواء في هذه القضية أو القضايا السابقة التي تم تجاهلها، وقد قال أحد القضاة الفيدراليين المعارضين (لقد فعلت ما تفعله المحاكم) ، وبالتالي أخذ القضاة الثلاثة على عاتقهم تفسير قانون الانتخابات في فلوريدا بنوايا المشرع التشريعي الواضحة[50].

ث_ التبرير بالأزمة الوطنية: يقدم بعض المحافظين تبريراً للمحكمة العليا في واشنطن (كان أغلبية القضاة مخطئين في القانون، تماماً، كانوا غير متوافقين مع سوابقهم، ولكنهم لم يفعلوا ذلك من أجل الحصول على شيء معين، وإنما من أجل منع معركة محتدمة كانت لتحصل في الكونغرس)، ويذهب بعض القضاة وأساتذة القانون ومنهم القاضي الفيدرالي المحافظ وأستاذ القانون إلى أن قرار المحكمة (أن القرار بني على اعتبارات عملية وليست قانونية)، وبشأن التبرير الذي ساقه قضاة المحكمة حول حدوث أزمة وطنية أنهم كانوا ليتدخلوا في فرض مثل هذا القرار ويمنعون القتال الفوضوي حتى لو كانت النتيجة النهائية تذهب إلى منح الرئاسة لغور، لكن أنا لا أصدق قيامهم بذلك الأمر لو عكسنا الأدوار[51] .

وإن الحل السياسي للمسألة أشد تعقيداً من أزمة المحكمة العليا في واشنطن حيث كان من الممكن طرح الانتخابات في (Congress USA) لتبدأ الصفقات السياسية تنعقد وفقاً للمصالح السياسية والشخصية[52].

وهي سلطة احتياطية منحت للكونغرس الفيدرالي [53].

4. هَلْ كَانَتْ الأغلبيَّة ستتوقف عَنْ الْعَدّ اليدوي لَوْ كَانَ آل غور مُتَقَدّماً:

يرى البعض أن أغلبية قضاة واشنطن فشلوا في القرار الأكثر أهمية، ولكنهم لم يخفقوا بسبب عدم الكفاءة أو الخبرة، وإنما بسبب سوء الظن، لذلك يتضح "أنا مقتنع تماماً إلى جانب العديد من الأكاديميين ورؤساء تحرير المقالات والمواطنين أنه لو كان (بوش) هو من يحتاج إلى إعادة فرز الأصوات في فلوريدا وليس (غور) لتكون لديه فرصة للفوز، فعلى الأقل أن بعض القضاة الخمسة الذين صوتوا على إيقاف القرار كانوا سيصوتون بدلاً من ذلك على استئناف إعادة فرز الأصوات والسماح له بالمضي قدماً"[54] .

لا نجافي الصواب إذا قلنا أن كلا الفريقين بدأ يتحركان للفوز بالرئاسة على أساس معيار واحد وهو "الولاء الحزبي" ، حيث كان فريق (بوش) يتحرك في الدوائر والمؤسسات الدستورية التي فيها أغلبية جمهورية وأولها المحكمة العليا في واشنطن التي عين أغلب قضاتها من رؤساء جمهوريون وعن حاكم ولاية فلوريدا وهو الأخ الأصغر لبوش فضلاً عن بعض البرلمانيين فيها الذين يدينون بالولاء للحزب الجمهوري وهم الأغلبية في المجلس التشريعي للولاية، بينما اتجه (غور) إلى قضاة ولاية فلوريدا التي تم تعيينهم من قبل الحكام الديمقراطيين وبعض المحاكم الأدنى منها، فضلاً عن المقاطعات ذات الكثافة الإيديولوجية، وإن من المفارقات المثيرة للإعجاب هي أن إيديولوجية الحزب الجمهوري دائماً ما كانت تميل إلى تضيق دور الحكومة الفيدرالية و"القضاء" أيضاً لكنها سرعان ما لجئت لهم بغية حسم القضية، بينما أكتفى الطرف الآخر الديمقراطيون بالمراهنة على قضاة ولاية فلوريدا فقط في استبدال كامل للإيديولوجيات الحزبية[55].

6. أَهَمِّيَّةُ قضية غَوْر ضد بُوش لِلْأَمْرِيْكِيّينَ:

يطرح العديد من الأمريكيين تساؤلات حول هذه القضية التي لم تلقَ إجابات وافية ومنها هل أنحرف(Deviate) هؤلاء القضاة عن سوابقهم ومبادئهم القضائية التي وضعوها مسبقاً لتحقيق انتخاب بوش؟ وهل لهم مصلحة شخصية كبيرة في نتيجة الانتخابات، وهل كانوا سيصوتون بذات الطريقة لو تم تبديل أسماء المتقاضين[56]؟

أن هذه القضية مثيرة للجدل؛ لأن أغلبية القضاة انتهكوا مبادئهم وسوابقهم القضائية المعلن عنها على الرغم من أنهم لازالوا يؤمنون بها وسوف يطبقونها في الحالات المستقبلية. يصنف هذا القرار على أنه القرار الأكثر (corrupt) "فساداً" من بين القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا، لأنه القرار الوحيد الذي يحكم فيه القضاة الخمسة على أساس الهوية الشخصية والانتماء السياسي للمتقاضين، وفي ذلك خيانة وانتهاك للقسم القضائي ، وبذلك فأنَّ طبيعة القرار هذه كانت السبب في شن هجوم لاذع على المحكمة العليا في واشنطن[57] .

ومع ذلك يذهب بعض الأكاديميين عدم تأييد قرار المحكمة علنا في وسائل الأعلام ومنهم المؤرخ والباحث الأمريكي(آلان لكتمن) في لقاء متلفز على أثر الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020 وخوفاً من إعادة سيناريو عام 2000 إلى (لقد كانت انتخابات عام 2000 مسروقة، توقعت فوز آل غور بأصوات الناخبين، ولكن بوش فاز بسبب حصوله على فارق قدرة 500 صوت في فلوريدا، ولكني أثبتُ في تقارير موثقة أن هذه النتائج تعود فقط إلى إفساد أصوات عشرات الآلاف من الناخبين الديمقراطيين من ذوي الأصول الأفريقية، وهناك دراسة أخرى أثبتت أن آل غور هو الفائز الشرعي في الانتخابات بفارق يتجاوز 30,000 ألف صوت، أستطيع أن أقول أنني كنت محقاً في عام 2000)[58].

وفي ذلك الوقت احتج عدد كبير من الأساتذة والباحثين في القانون، وقد نشر هذا الاحتجاج في صحيفة (NewYorkTimes) في 13يناير2001 موقع من قبل (554) أستاذ في القانون مؤكدين على أن (المحكمة العليا في واشنطن ، بصدور قراراها وإيقاف فرز الأصوات يدوياً في فلوريدا، استخدمت سلطتها للعمل السياسي، وليس القضائي)، وقد أعربت صحيفة عن أسفها قائلة (الحقيقة إذن هي أن فوز السيد بوش في الانتخابات الرئاسية لعام 2000 الأكثر خلافاً وألماً في التاريخ الأمريكي كان ضيقاً للغاية لدرجة أن لا توجد طريقة لمعرفة بدقة من الذي حصل على الفوز)،ولا نعرف إبداً ما إذا كان الحزب الجمهوري في المحكمة سيتخذ ذات القرار لو كان (بوش) وليس (غور) هو من يحتاج إلى إعادة فرز الأصوات في فلوريدا ليصبح رئيساً، ولكن بالتأكيد يمكننا تقديم تخمين مدروس بذلك[59] .

وقد كان الوقت هو التبرير الذي لجئت إليه المحكمة العليا في واشنطن، إذ لم تكن هنالك معايير واضحة لمعرفة نية الناخبين، وأن الموعد المتبقي لاجتماع الهيئة الانتخابية (المجمع الانتخابي على مستوى كل ولاية) بعد أيام معدودة، لذلك رأت المحكمة أن الوقت المتبقي لا يوفر هذه الضمانات التي تجعل نتائج العد والفرز اليدوي مقبولة دستورياً، وبالتالي الاعتماد على العد

والفرز الالكتروني، ومن ثم فإنَّ غياب الضمانات قد يؤدي إلى معاملة كل صوت بطريقة مختلفة عن الصوت الآخر، وهذا ما يخالف التعديل الرابع عشر الذي يوفر حماية متساوية لكل صوت أمريكي، أضف إلى ذلك فإنَّ لهذا القرار أهمية كبيرة يمكن أن تتخطى أثاره للانتخابات الرئاسية اللاحقة، وفي جميع الولايات الأمريكية، ومن المؤكد أن أي إعادة فرز مستقبلية لن تكون مقبولة إلا إذا وجدت الضمانات الكافية للمعاملة المتساوية لكل صوت، والحد من التأثيرات الشخصية[60].

وقد أكدت المحكمة العليا في فلوريدا آنذاك بأنَّ (الأطراف الحقيقية صاحبة المصلحة هنا... هم الناخبين ... ومن المؤكد أن المتنافسين لديهم مصالح مباشرة، ولكن المنصب الذي يسعون إليه هو منصب ذو خدمة عامة وله أهمية قصوى للشعب، وبالتالي يخضع لمصلحة الشعب)[61].

الفرع الثاني: أبرز الأثار المترتبة على التفسير

إن من أبرز الأثار التي افتعلت هذه الأزمة هي النظام الانتخابي المطبق حيث أن كل ما يتعلق بالانتخابات من حيث كيفية التصويت، وأنواع الآلات المستخدمة، ومواعيد النهائية للإعلان والتصديق، وتسجيل الناخبين، واختيار شكل البطاقات الانتخابية، وغيرها منحت للولايات وبالتالي فالأسلوب يختلف من ولاية لأخرى ، وكل الإشكاليات التي تحدث من تزوير أو منازعات مردها لقانون ومحاكم الولاية[62].

في حين أن الأثر الأخر وهو الشكوك في الانتخابات وتعبيرها الدقيق عن إرادة الأمة الأمريكية في من تختار حيث يطرح البعض تساؤلاً حول هل تضمن الديمقراطية نزاهة العملية الانتخابية في الولايات المتحدة ؟ وقد إجاب د(محمد عبد المحسن) نقلاً عن الكاتبة(ساندي مايسل) إلى عدم وضوح الرؤية الكاملة للعملية الانتخابية والملابسات التي تحيط بعض مراحل العلمية ابتداء من اختيار المرشحين من قبل الأحزاب السياسية ، ودور المصوت في اختيار المرشح ، وصولاً إلى المجمع الانتخابي الذي يتكون من الطبقة العليا في المجتمع الأمريكي ولذلك قيل (إنَّ قواعد الانتخاب العام ليست محايدة ، إذ يحابي نظام المجمع الانتخابي بعض المتسابقين ويجور على آخرين، ويعود الفضل في انتخاب جورج بوش إلى كيفية سير هذا النظام، وربما لم يكن لينتخب لوكان المعمول به نظاماً بديلاً، ولو اختلف القواعد لتغيَّرت استراتيجيات المتسابقين.....)[63].

وقد سببت الانتخابات الرئاسية لعام 2000 التشكيك وعدم اليقين الكامل في النظام الانتخابي المعمول والمجمع الانتخابي الذي سمح لحزبين بالهيمنة على الرئاسة لأكثر من قرن

ونصف، فضلاً عن النتائج العكسية التي جاءت خلافاً لإرادة الشعب الأمريكي حينها لينعكس ذلك على تبني كل ولاية التدابير اللازمة لها فيما يخص علميات تسجيل في القوائم الانتخابية ، وكيفية الاقتراع، واللغة التي يتم الاقتراع بها، ومراجعة الناخب لخياره في التصويت يدوياً [64].

ونتيجةٍ لهذه الآثار لم تحسم المعركة الانتخابية إلا بعد تدخل المحكمة العليا في واشنطن، وإيقاف فرز الأصوات يدوياً ومنح المقاعد المخصصة لفلوريدا البالغ عددها(25) (لجورج بوش دبليو الأبن) لتعلن وبناءً على تفسيرات قضائية لبطاقات الاقتراع المعيبة (بوش) رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبب اختيار بوش للرئاسة ذهولاً للأمريكيين والعالم أجمع عندما علموا أن المرشح الأقل أصواتاً على المستوى القومي الشعبي مُنحَ الرئاسة بدلاً من المرشح الأكثر أصواتاً[65].

فضلاً عن ذلك، وعند تنصيب بوش رئيساً للولايات المتحدة وقعت احتجاجات شعبية كبيرة تعبيراً عن استياء المصوتين الذي لم ترَ الولايات المتحدة مثيلاً له منذ عام 1973، إذ لم يكن سبب الاحتجاج رفضاً للرئيس المنصب بقدر ما كان تعبيراً غاضباً عن تقارب النتائج الانتخابية للمرشحين وهذا ما أفضى إلى التشكيك بالنظام الانتخابي الفيدرالي والفائز الحقيقي، وفي الوقت ذاته ارتفعت أصوات الرافضين لهذا النظام من أعضاء مجلس الشيوخ من خلال كلماتهم والمطالبة بإلغاء النظام الانتخابي الحالي[66].

ومع ذلك فإنَّ واحدة من أهم الآثار هي الدعوة إلى انتخاب القضاة بدلاً من التعيين من قبل رئيس الدولة في المحاكم، حيث يفسر القضاة المعينين كل ما يتعلق بحقوق الأفراد الدستورية الفردية والأساسية حيث أصبح يطلق عليها (حكومة القضاة) وأن كانت هذه العبارة تحمل شيء من الصحة[67]، وبذلك وعلى الرغم من مبدأ الفصل بين السلطات المطلق المعتنق دستورياً الا ان اختيار القضاة وتعيينهم في المحكمة اختصاص منحه الدستور إلى الرئيس[68].

وفضلاً عن ذلك فقد كان للناخبين الرئاسيين غير الملتزمين سبب آخر في خسارة مرشح الديمقراطيين حيث لم يصوتوا له على الرغم من ان للمحكمة العليا حكم سابق في مثل هذه الحالات صدر 1952 أزمت فيه الناخب الأكبر بالتصويت للمرشح الفائز في الولاية إلا أنه في عام 2000 لم يصوت البعض لآل غور[69].

و من حيث الأثر الدستوري للمحكمة العليا الفيدرالية فإنَّ الأخيرة يقتصر نطاق نظرها في القضايا التي تتناول القوانين الفيدرالية سواء كانت القضية مرفوعة أمام المحاكم

الفيدرالية أو محاكم الولايات[70].

وختاماً لهذه القضية لا يمكن لأي مرشح أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ما لم يحرز عدد من النقاط الكافية التي تؤهلهُ لهذا المنصب(الأغلبية الانتخابية) والتي يبلغُ عددها (270) نقطة في الكونغرس المكون من (538) مقعد مقسم على مجلسين بواقع (100) مقعد لمجلس الشيوخ و(438) لمجلس النواب[71]، إلا إن هذه الطريقة لم تسلم من الانتقادات الأكاديمية[72].

وبذلك فقد أحرز (بوش) في المجمع الانتخابي (271) صوت أمام (غور) الذي جمع (266) صوتاً، وعلى الرغم من قرار المحكمة العليا في واشنطن إلا إن (غور) خرج في خطاب رسمي متلفز يوم 13/ كانون الأول /ديسمبر 2000 ليعبر عن رأيه في قرار المحكمة قائلاً (بينما اختلف بشدة مع قرار المحكمة، إلا أنني أقبله).

وفي نهاية المطاف ولكل من يتابع الانتخابات الرئاسية فإنَّ الديمقراطية الأمريكية ليست مثالية ولا تعبر عن إرادة الناخبين دائماً فلكل زمان تفضيلاته التي تطغى على الإرادة الشعبية[73].

الخاتمة :

1_ تعد الانتخابات الرئاسية لعام 2000 واحدة من أكثر الانتخابات التي مثلت أزمة دستورية حادة في تاريخ الاتحاد الفيدرالي منذ نشوئه، حيث أظهرت ضعف وعدم وضوح النظام الانتخابي المعمول به والذي أمتد العمل به لسنوات.

2_أظهرت هذه الانتخابات بل وأكدت أيضاً على الدور السياسي للمحاكم العليا حيث رسخت نفوذ المحكمة الفيدرالية العليا في حسم النزاعات الانتخابية حيث أثارت اللغط أمام مدى تدخلها في الشؤون السياسية.

3_أكدت هذه الانتخابات وعززت التعديل الرابع عشر حيث العدالة والمساواة لجميع الأمريكيين مهما اختلفوا في اجناسهم وأعراقهم .

4_أثارت هذه الانتخابات الجدل حول تطبيق النظام الانتخابي والاعتماد عليه والأصوات المطالبة بتغييره وتأثيره طويل الامد في ضوء المشكلة الدستورية التي أفرزها الواقع العملي .

5_فوضت هذه الانتخابات شرعية المرشح الفائز بالرئاسة حيث يرى بعض الأمريكيين أنه قد وصل إلى السلطة بقرار قضائي وليس بانتخابات طبيعية.

6_السعي إلى إجراء تحسينات تخص النظام الانتخابي حيث أصدر قانون مساعدة أمريكا في الاقتراع لعام 2002 (هافا) حيث منح صلاحيات لإصلاح جزئي لهذا النظام للولايات .

التوصيات:

1_ أن من أبز التوصيات هي الدعوة إلى تحسين وإصلاح أنظمة التصويت التي أفرزت عن مشكلة خطيرة في بعض الولايات ومنها فلوريدا.

2_ توصية بتوحيد القوانين الانتخابية للولايات والمعايير المستخدمة في إعادة فرز الأصوات، فضلاً عن تدارك الأخطاء الإدارية وتحسين الإدارة الانتخابية (وهذا ما أدى إلى تشريع قانون هافا).

3_ التأكيد على حق المحاكم العليا لكل ولاية في النظر وتفسير القوانين الانتخابية التي تصدر في ظل دستور الولاية .

4_ ضرورة وضع حدود واضحة للمحكمة الفيدرالية العليا الأمريكية عند التدخل في شؤون الولايات ومحاكمها واختصاصاتها الممنوحة لها بموجب دستور الولاية.

الهوامش:

([1]) أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، ط1، دار الحكمة، لندن، 2006، ص 309 .

([2]) federal elections 2000 (Election Results for the U.S. President, the U.S. Senate and the U.S. House of Representatives) , Printed by the Federal Election Commission, Washington, D.C, 2001 ,P 11.

([3]) إل ساندي مايسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، ترجمة خالد غريب علي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،2014 ، ص 108.

([4]) دى . جراير ستيفنسون الأبن وآخرون، التاريخ والمرتكزات(مجموعة دراسات بعنوان" أوراق ديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية) ترجمة وتعليق حسن عبد ربه المصري ، ط 1، المشروع القومي للترجمة (حقوق النشر والترجمة بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة) القاهرة، 2005، ص 57.

([5]) جورج دبليو بوش، مذكرات جورج دبليو بوش (قرارات مصيرية) ، ترجمة سناء حرب، ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، 2013 ، ص 111 .

*ناخب رئاسي(الناخب الأكبر): حيثما ترد في هذه الدراسة ، يقصد بها (Delegates) وهم أعضاء المجمع الانتخابي الذي يرد الحديث عنهم بقدر تعلق الدراسة بهم .

([6]) Alan M. Dershowitz، SUPREME INJUSTICE، (How the High Court Hijacked Election 2000), Oxford University Press, New York, 2001, PP 19_211 .

([7]) جورج دبليو بوش، مذكرات جورج دبليو بوش (قرارات مصيرية) ، مصدر سابق، ص 112.

([8]) د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...، ط1، مكتبة الشروق الأهلية، القاهرة، 2008، ص 122.

([9]) Alan M. Dershowitz، SUPREME INJUSTICE، (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P 19 .

([10]) د. نضال خواز العبّود، الانتخابات الرئاسية الأمريكية (الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية) ، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2017، ص 150 .

([11]) وخصوصاً بعد إصدار قانون (مساعدة أمريكا في الاقتراع)"HAVA" الذي خصص موارد مالية لاستبدال الأجهزة والآلات المستخدمة في الاقتراع. للمزيد من التفصيل يُنظر : د. نضال خواز العبّود، المصدر نفسه ، ص 153 .

([12]) يُقصد باقتراع الفراشة(Butterfly): نموذج من بطاقات الاقتراع التي استخدمت في مقاطعة بالم بيتش في ولاية فلوريدا ، تتكون من ورقتين على شكل كتاب ، مع شظايا يتم ثقبها في مراكز الاقتراع باستخدام نظام (votematic) ، أما التشاد (Chad) فهي عبارة عن نموذج من بطاقات الاقتراع المثقوبة والتي يتم انتزاع الجزء المثقوب من بطاقة الاقتراع بواسطة قلم (Stylys) معين من قبل المقترع. للمزيد من التفصيل يُنظر:

Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P 19_20.

([13]) بطاقة الاقتراع (Datavote) : هي بطاقة يحدد فيها المصوتون اختيارهم بالضغط على ذراع آلة الاقتراع التي تثقب ميكانيكياً المربع الذي يختاره المقترع على ورقة الاقتراع .

بطاقة الاقتراع (Optical Scan) : تستوجب هذه البطاقة من المصوت تحديد أسم المرشح الذي يختاره بوضع علامة بالقلم على الشكل البيضاوي المحدد لهذا الغرض، أو ملء السهم الذي يتوافق مع المرشح الذي يختاره. بعد التصويت، تدخل بطاقة الاقتراع في جهاز الماسح الضوئي ليقوم بقراءة خيار المصوت وتسجيله إلكترونياً. استخدمت هذه البطاقة في(41 دائرة) ، بينما بطاقة اقتراع (votematic) : هي التي يتم استخدامها للتصويت عبر ثقب البطاقة بطريقة يدوية ميكانيكية ، بوضعها في ماكينة معينة وتحريك ذراع الماكينة لثقبها في مكان الاختيار الانتخابي لصاحب البطاقة. بينما البطاقة الرابعة فهي بطاقة اقتراع ورقية بسيطة : حيث يجب على المصوتين وضع علامة (X) في المربع المجاور لأسم المرشح الذي يختارونه، استخدمت في دائرة واحدة فقط . للمزيد من التفاصيل حول إشكاليات هذه البطاقة والأخطاء التي ارتكبها المصوتون/المقترعون يمكن النظر إلى : أمبر بايروش أحمدي، الانتخابات الرئاسية الأمريكية: استمرار النظام الانتخابي أم تغييره ؟، ترجمة عن الألبانية إبراهيم فضل الله (مترجم كوسوفي)،ط1، دار الآن ناشرون وموزعون، 2021، الأردن،ص 111-112-113-114.

(14) وسرعان ما علم فريق (غور) بأنَّ المشكلة ليست في بطاقة اقتراع الفراشة فقط، إذ كشفت بعض المقابلات التي أجريت مع العاملين في مراكز الاقتراع بأنَّ أجهزة الاقتراع الإلكترونية رفضت تسجيل بعض الأصوات في العديد من المقاطعات التي تم الأدلاء بها بشكل صحيح بموجب قانون الولاية، حيث بلغ معدل الفشل (4%) وهي نسبة كبيرة ، حيث سمحت أجهزة (votematic) بتراكم الرقائق، وهذا يعني تداخل عمليات التثقيب، وأحياناً لوحظ أنَّ الشرائح المثقوبة جزئياً قد تركت معلقة بـ(البطاقة) مما أدى إلى انسداد الجهاز بالرقائق بحيث يمنع تنظيفه من زوائد عمليات(الثقب)، وبذلك سببت البطاقات المثقوبة بشكل غير كامل في حدوث أخطاء خطيرة في احتساب النتائج الانتخابيَّة. للمزيد من التفصيل عن المشاكل التقنية والقانونية التي رافقت الانتخابات الرئاسية لعام 2000 يُنظر:

Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP 24-25-26-27.

(15) أحمد بايروش أحمدي ، الانتخابات الرئاسية الأمريكية: استمرار النظام الانتخابي أم تغييره ؟، مصدر سابق، ص 47 .

(16) دى . جراير ستيفنسون الأبن وآخرون، التاريخ والمرتكزات(مجموعة دراسات بعنوان" أوراق ديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية) ، مصدر سابق، ص 57.

(17) بموجب قانون ولاية فلوريدا عندما يكون هامش الفرق بين المرشحين أقل من 1% يتم إعادة فرز الأصوات إلكترونياً وبشكل تلقائي: للمزيد من التفصيل ينظر

Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P 211.

(18) دى . جراير ستيفنسون الأبن وآخرون، التاريخ والمرتكزات(مجموعة دراسات بعنوان" أوراق ديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية)، مصدر سابق، ص 56 .

(19) د. خيري عبد الرزاق جاسم، العملية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية الانتخابات الرئاسية، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (2)، ص 198 .

(20)للمزيد من التفصيل حول عمليات الاقتراع في مقاطعة (بالم بيتش)، وعن استخدام بطاقات الاقتراع غير المعروفة التي أدت إلى منح أصوات (غور) إلى المُرشح المستقل (بوكانان)، ونزول المتظاهرين وكاميرات التلفاز إلى المركز الحكومي في (ويست بالم بيتش) ينظر:

Jeffrey Toobin، T H E N I N E(Inside the Secret World of the Supreme)، First Edition، Published in the United States by Doubleday 2007 ،144-145.

(21) د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...،مصدر سابق ص 123.

([22]) Jeffrey Toobin. T H E N I N E(Inside the Secret World of the Supreme). First Edition. Published in the United States by Doubleday 2007 ،145-146-148.

*ينص التعديل(الرابع عشر) على:(ف/1 جميع الأشخاص الذين يولدون في الولايات المتحدة أو يتجنسون بجنسيتها ويخضعون لسلطانها يعتبرون مواطنين للولايات المتحدة وللولاية التي يقيمون فيها، ولا يحق لأي ولاية أن تضع أو تنفذ أي قانون من شأنه الانتقاص من المزايا أو الحصانات التي يتمتع بها مواطنو الولايات المتحدة، كما لا يجوز لأي ولاية أن تحرم شخصاً من حقه في الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون تطبيق القانون على الوجه الأكمل؛ ولا يجوز لها أن تحرم أي شخص داخل نطاق سلطانها من المساواة في الحماية أمام القانون)، صدر هذا التعديل من الكونغرس الفيدرالي في 13/يونيو/حزيران/1866، وتم المصادقة عليه في 9/يوليو/تموز/1868 .

([23])التصويت الناقص: هو الاقتراع الذي لم يصوت فيه الناخب لاختيار مرشح ما لمنصب الرئيس حسب قراءة أجهزة الاقتراع. للمزيد ينظر:

Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP20-21.

([24]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP30-31.

([25]) للمزيد من التفصيل عن القوانين الانتخابية العراقية وإشكالياتها في التطبيق وتغييرها الدائم ينظر: نبأ كريم عيسى، الكتلة النيابية الأكثر عددا في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005(دراسة مقارنة)، (رسالة ماجستير)، كلية القانون، جامعة بغداد، 2023، ص 98 وما بعدها .

([26]) أحمد بايروش أحمدي، (سفير كوسوفي) ، الانتخابات الرئاسية الأمريكية: استمرار النظام الانتخابي أم تغييره ؟، مصدر سابق، ص 104.

([27]) د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...، مصدر سابق، ص 126 .

([28]) Jeffrey Toobin. T H E N I N E(Inside the Secret World of the Supreme).Op Cit ,P 149 .

([29]) د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...، مصدر سابق، ص 130 .

([30]) جورج دبليو بوش، مذكرات جورج دبليو بوش (قرارات مصيرية)، مصدر سابق، ص 115 .

([31]) د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...، مصدر سابق، ص 130.

([32]) لم ينفِ فريق بوش القانوني علاقته بقرار المجلس التشريعي لفلوريدا وخصوصاً بعد قيام جيمس بيكر بالتهديد علناً بأن المجلس هو من سيحسم هذه القضية. للمزيد من التفصيل حول أحداث ميامي ديد وارتباط فريق بوش من عدمه بأحداثها والمجلس التشريعي ينظر: د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...، مصدر سابق، ص 127 وما بعدها .

*وافقت المحكمة العليا في واشنطن على النظر في الالتماس في يوم 2000/11/24 .

([33]) Jeffrey Toobin، T H E N I N E(Inside the Secret World of the Supreme).Op Cit, P 150.

([34]) يقصد بزيادة في التأكيد : إعادة النظر في القضية من قبل المحكمة العليا في واشنطن بهدف التأكد من سلامة معالجة القضية من عدمها، والتي تقوم محاكم الولايات بإرسال ملف القضية إليها؛ إذا وجدت شكوى من أن المحكمة الأدنى إساءة معالجة القضية، بينما طلب التماس (الاستئناف) يقصد: تقديم طلب من أحد المتقاضين للمحكمة العليا في واشنطن لمراجعة قرار المحاكم الأدنى منها، وتأتي معظم القضايا لواشنطن عبر محاكم الاستئناف أو المحاكم العليا في الولايات. للمزيد من التفصيل يُنظر: لاري إلويتر ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة جابر سعيد عوض، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996 . ص 226_227 .

([35]) إنَّ النظر في القضايا من قبل المحكمة العليا في واشنطن يتطلب موافقة أربعة قضاة بناء على (قاعدة الأربعة) _ أي موافقة (4) من أصل (9) وبذلك يعاد النظر في القضية أو استئنافها. لاري إلويتر ، المصدر نفسه ، ص 227.

*Per Curiam : كلمة لاتينية تعني بقرار القاضي أو المحكمة بالإجماع، تصدر المحكمة أحكامها مشفوعة بالرأي المكتوب غير موقع عليه يُشرح فيه حيثيات القرار. للمزيد من التفصيل ينظر: لاري إلويتر، المصدر نفسه، ص 227 .

([36]) جورج دبليو بوش، مذكرات جورج دبليو بوش (قرارات مصيرية) ،مصدر سابق، ص 116 .

([37]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P 21.

*مدة (12) يوماً : هي المدة التي جمعت بين المدة القانونية للتصديق على نتائج الانتخابات بموجب قانون ولاية فلوريدا أي: يوم 11/14 ، وبين المدة التي حددتها المحكمة العليا في فلوريدا اللازمة للتصديق على النتائج النهائية من قبل كاثرين هاريس يوم 11/26 .

([38]) يمكن النظر إلى دور المحكمة العليا في العراق في المنازعات الانتخابية للمزيد ينظر: الباحثة : نبأ كريم عيسى، د مصدق عادل، اتجاهات المحكمة الاتحادية العليا في تحديد الكتلة النيابية الأكثر عددا في الدستور العراقي لسنة 2005، بحث منشور في مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد3، السنة 2023، ص 945.

([39]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P 16.

*Delegates: تسمية تطلق على الناخبين الرئاسيين الذي يختارون المرشح لمنصب رئيس الدولة، يتم اختيارهم بواسطة الحزبين (الجمهوري، الديمقراطي)،إذ لكل حزب ناخبيه الرئاسيين الذين يصوتون لمرشح الحزب بعد ظهور النتائج الانتخابية على المستوى الشعبي للولاية للفوز بمقاعد هذه الولاية، وعادةً ما يتم ترشيح هؤلاء من قبل فروع الحزب في الولايات.

([40]) وقد تم إلزام الناخبين الرئاسيين بهذا الأمر بموجب القانون الفيدرالي الذي صدر بعد الانتخابات الرئاسية بين المُرشح الديمقراطي (تيلدن_ وهايز) الجمهوري المتنازع عليها في عام 1876 إذ حصل (تيلدن) على (184) صوت بينما حصل (هايز) على (185) صوت، ومن ثم إذا اتخذت الولايات قرارها النهائي بشأن هوية ناخبيها قبل ستة أيام من انعقاد الهيئة الانتخابية لكل ولاية يصبح قرارها حاسم(بند الملاذ الأمن). للمزيد من التفصيل ينظر: د، نضال خواز العبّود، الانتخابات الرئاسية الأمريكية (الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية)،مصدر سابق، ص 224. وقد تم إلزام الولايات التي وقعت هذه الاتفاقية الاقتراع العام ما بين الولايات (National Popular Vote Inter State Compact) على أن يتم منح أصوات المجمع الانتخابي للمرشح الرئاسي الفائز على مستوى الولايات أجمعها وليس المرشح الفائز على مستوى ولاية واحدة. للمزيد من التفصيل ينظر: د .محمد عبد المحسن : الانتخابات الأمريكية بين مزاعم الديمقراطية وتأثيرات التدبيرية، ج2،ط1، دار الأصالة للطباعة، دمشق بيروت، 2024، ص 52 .

*كان هنالك مقترح من اللجنة التشريعية في(كونغرس) الولاية ذات الأغلبية الجمهورية لاختيار الناخبين (25) ، وقد كان المجلس ينوي تقديم النتائج قبل أن ينتهي النزاع بين (بوش وغور) في المحكمة العليا.

([41]) طالبت المحكمة العليا في واشنطن المحكمة العليا في فلوريدا بالتنازل عن اختصاصها بتفسير النصوص القانونية الغامضة أو التي تتعارض مع نصوص أخرى، فمثلاً حين يمنع اختيار ناخب رئاسي (مثلي الجنس) فإنَّ في هذا تعارض مع دستور ولاية فلوريدا، ومن ثم يتعين على المحكمة العليا في فلوريدا ألغاء هذا النص لأنه غير دستوري، وبالتالي فإنَّ التدرج الهرمي للقواعد القانونية هو الأساس المنطقي للنظر في أي نص وإلغاءه إذ لا يجوز مخالفة النص الأدنى للنص الأعلى والذي صدر في ظله، وبذلك فإنَّ رأي المحكمة العليا في واشنطن يتجاهل ببساطة تاريخ المراجعة القضائية فبعد تأسيس المؤسسات والتصديق على الدستور الأمريكي في عام1788 لم تملك أي محكمة عليا حتى في واشنطن سلطة إلغاء التشريعات المتعارضة التي لا تتفق مع الدستور ، وقد امتلكت المحاكم العليا ذلك صراحة في عام 1803 تحديداً في قضية (ماربوري ضد ماديسون) القرار الأكثر أهمية الذي ينص على :(إذا كان هنالك تعارض بين قانونين ، وجب على المحكمة العليا أن تقرر كيفية عمل كل منهما) وهو ما فعلته المحكمة العليا في فلوريدا، لذلك يجب أن تكون التشريعات متسقة مع الدستور الذي أجازها، وأن المحكمة مخوله بفرض هذا الاتساق أما من خلال تفسير القوانين لجعلها متوافقة مع الدستور ذي الصلة ، وإذ لم يكن ذلك ممكناً فيمكن إعلان عدم دستوريتها، وهذا دور المحاكم منذ 200 عام عند نظر القوانين المتعارضة، لذلك فإنَّ قرار المحكمة العليا في واشنطن وسحب سلطة تفسير القوانين من المحكمة العليا في فلوريدا غير جائز دستورياً، فمثلما تتمتع المحكمة العليا في واشنطن بصلاحية النظر في القوانين الفيدرالية الصادرة من

الكونغرس والتوفيق بينها وبين الدستور الأمريكي الفيدرالي، يحق للمحكمة العليا في فلوريدا وبموجب الدستور التمتع بذلك الاختصاص على مستوى الولاية ، وإذا تم سحب هذا الاختصاص من المحكمة العليا في فلوريدا فمن الذي سيقرر تطبيق القوانين ؟ ومع ذلك وجهت المحكمة العليا في واشنطن المحكمة العليا في فلوريدا بعدم العبث بقوانين الانتخابات حتى لو تطلب الأمر جعلها متسقة مع دستور الولاية. للمزيد من التفصيل ينظر:

Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP 40-42-43-44.

([42]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P 19.

([43]) د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...، مصدر سابق، ص 133.

([44]) أن المقترعين الذين ارتكبوا الأخطاء ذو نيّة واضحة يتم تحديدها وفرزها عن طريق العد والفرز اليدوي، مع ذلك أشارت المحكمة العليا في فلوريدا في حكمها الصادر عام 1917 إلى (عندما يتم وضع علامة محددة على بطاقة الاقتراع تشير إلى نية الناخب في وضع بصمته عليها فيجب الأخذ بها مالم تنص القواعد القانونية على غير ذلك) وأعادت ذات الحكم في عام 1970 . للمزيد من التفصيل ينظر:

Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP 55-58-59- 61-63.

([45]) من المؤكد أن قاعدة السوابق القضائية ليست جامدة أو مطلقة، وخاصة بالنسبة للمحكمة العليا في واشنطن في حين أن المحاكم الأدنى منها تلتزم بسوابق المحاكم الأعلى منها، وبالتالي فإنَّ المحكمة العليا في واشنطن لديها الحق في الخروج عن السوابق القضائية وفقاً لسلطتها التقديرية ونقض قراراتها، ولكن من المتوقع أن تفعل ذلك في حالات نادرة جداً ولأسباب قاهرة ، والتي من المفترض على القضاة إدراجها وشرحها والدفاع عنها لإيضاح قراراتهم. للمزيد من التفصيل ينظر:

Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP 70-240.

([46]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P73.

([47]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP 81-82-83.

تنص قضية الولايات المتحدة ضد فرجينيا على(أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة لا تنعقد للإعلان عن التصرفات الفريدة، أنما تتمثل وظيفتها الرئيسية في أنشاء سابقة أي وضع مبادى قانونية تلتزم بها كل محكمة في أمريكا).

([48]) تشير هذه الحجة إلى سلطة المحكمة العليا في فلوريدا في تفسير القوانين المتعارضة أو النصوص الغامضة ، وأن هذه المحكمة قد تجاوزت سلطة التفسير إلى سلطة أنشاء النصوص القانونية حين نظرت بين النصوص القانونية المتعارضة في قانون انتخابات فلوريدا.

([49]) وهذا يكرر خطأ تجاهل تاريخ أمتنا الطويل والفريد من نوعه في المراجعات القضائية لجميع التشريعات، حتى لو كان واضعو دستورنا يعتزمون منح امتيازات معينة للسلطة التشريعية في الولايات عند تحديد الناخبين الرئاسيين، وأن ما يثبت اختصاص المحكمة العليا في فلوريدا هو قرار المحكمة الفيدرالية العليا في قضية (ماربوري ضد ماديسون) التي(اعتبرت جزء من الدستور الأمريكي). للمزيد من التفصيل ينظر:

Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP 84-85.

([50]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P 86.

([51]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, P89.

([52]) في عام 1800 حاز كلا المرشحين (آرون بور، وتوماس جيفرسون) العدد ذاته من الأصوات، وعلى أثرها تم إحالة النتائج الانتخابية إلى الكونغرس ليقرر من هو المرشح الذي سيتولى الرئاسة، وقد انتخب (توماس جيفرسون) نظراً لتأثير (ألكسندر هاملتون) في مجلس النواب الدائم (لجفرسون)، وهذا ما أدى إلى تأجيج الصراع والمنافسة بينهما في الدورة اللاحقة، وكذلك في عام 1824 حصل (أندرو جاكسون) على أكثرية أصوات الأمريكيين ولكن لم يحصل على الأغلبيَّة في المجمع الانتخابي، وقد رفعت النتائج إلى مجلس النواب وبموجب التعديل الثاني عشر للدستور الأمريكي لعام 1787 يختار مجلس النواب مرشحاً للرئاسة من بين أعلى ثلاثة مرشحين من حيث التصويت، صوت مجلس النواب لخصم (جاكسون) في الانتخابات (جون آدامز) بفعل دعم (هنري كيلي) في المجلس، وقد اشتدت المنافسة بين (آدامز وجاكسون) في الانتخابات اللاحقة التي أظهرت فوز (آدامز) بالرئاسة والذي عين (كيلي) وزيراً للخارجية ، وقد اتهموا مؤيدو (جاكسون) (آدامز) (بعقد صفقة فاسدة) لاحقت الرئيس طوال حياته الرئاسية . للمزيد من التفصيل ينظر: د، نجلاء عدنان حسين، توماس جيفرسون ودوره في السياسة الأمريكية حتى عام 1826، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 23، العدد 99، 2017، ص 362 .

([53])هي سلطة انتخابية احتياطية يتمتع بها الكونغرس الفيدرالي عند عدم انتخاب الرئيس ونائبه عن طريق المجمع الانتخابي: للمزيد من التفصيل ينظر: د. حسن سيد أحمد إسماعيل ، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا،ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 20.

([54]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP 95-96.

([55]) د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...، مصدر سابق، ص 125.

([56]) لقد تم الإجابة عن هذه الأسئلة في الفصل الرابع من كتاب (SUPREME INJUSTICE) وبيان الحقائق حولهم.

*بالتأكيد أن قرار المحكمة العليا مدار البحث ليس أول قرار سيء للمحكمة العليا فقد أصدرت المحكمة العديد من القرارات السيئة والخطيرة على مر السنين والتي أبطلت معظم هذه القرارات من قبل المحاكم اللاحقة، وأدانها حكم التاريخ، وتأتي في مقدمة هذه القرارات هي قضية (Dred Scott V Sand ford) التي تنص على("الأمريكيين من أصل أفريقي هم ملكية دون حقوق) . للمزيد من التفصيل عن هذه القرارات ينظر كتاب(SUPREME INJUSTICE).

([57]) Alan M. Dershowitz , SUPREME INJUSTICE, (How the High Court Hijacked Election 2000), Op Cit, PP 114-174.

([58])المؤرخ والباحث الأمريكي(آلان لكتمن)، برنامج (وراء الحدث) ،قناة الغد الفضائية، تاريخ النشر 2020/10/8، متاح على الرابط الآتي https://youtu.be/FLH1GY_HA3E?si=_x9FHB6CXJ2KJLi9 . (تاريخ التصفح 2023/11/2 ، الساعة 5م).

([59]) نقلاً عن

Mark S. Brodin, Bush v. Gore: The Worst (or at least second-to-the-worst) Supreme Court Decision Ever, _____, NEVADA LAW JOURNAL Vol.12:563, https://scholars.law.unlv.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1508&context=nlj, P570, (12 December 2023 , 11: 19 Am).

([60]) دى . جراير ستيفنسون الأبن وآخرون، التاريخ والمرتكزات(مجموعة دراسات بعنوان" أوراق ديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية)، مصدر سابق، ص 58.

([61]) Mark S. Brodin, Bush v. Gore: The Worst (or at least second-to-the-worst) Supreme Court Decision Ever, Op Cit, P 6.

([62]) د. وائل محمد إسماعيل ، قوى الحسم في الانتخابات الأمريكية لعام 2004، بحث منشور في مجلة السياسية والدولية، ص 64، للمزيد من التفصيل ينظر الرابط https://ipj.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/political/about ، تاريخ الزيارة(12مساءً 2025/3/28).

([63]) د. محمد عبد المحسن، الانتخابات الأمريكية بين مزاعم الديمقراطية وتأثيرات التدبيرية، مصدر سابق، ص 50

([64]) تعددت لغات الاقتراع بين الاسبانية والصينية والهندية والكورية وكان ذلك نتيجة لعدم اعتناق لغة محددة بشكل رسمي للدولة وأن كان أكثرها شيوعاً هو اللغة الانكليزية) للمزيد من التفصيل ينظر: هندروق نورية،

النظام الانتخابي وآثاره السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سعيدة، 2021-2022، ص55-56 .

([65]) أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، مصدر سابق، ص 309 . وبذلك تصبح انتخابات عام 2000 و 1876 هي أبرز استثناءان رئيسيان حسمت فيها الانتخابات وظهرت نتائجها بعد أسابيع عدة من يوم التصويت من قبل المحكمة العليا واللجان المشكلة لحسم النتائج الانتخابية. للمزيد من التفصيل ينظر: إل ساندي مايسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، مصدر سابق، . ص 21_ 95 _159. ومع ذلك يرى الآخرون أن من حق المحكمة الفيدرالية العليا التطرق إلى دساتير الولايات وقوانينها بالحذف في حال مخالفة الدستور الفيدرالي في أي نص من نصوصها . للمزيد من التفصيل ينظر: حول أمريكا : دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات تفسيرية، مقتبس من موسوعة وورلد بوك (كتاب العالم) ، 2004 ، ص 7.

([66]) أحمد بايروش أحمدي، الانتخابات الرئاسية الأمريكية: استمرار النظام الانتخابي أم تغييره ؟، مصدر سابق، ص 84 .

([67]) اطلق رئيس روزفلت في عام 1930 لقب حكومة القضاة وذلك لتحكم قضاة المحكمة العليا آنذاك بالمشهد السياسي والدستوري وتقييد صلاحيته في إجراء تعديلات على النظام القانوني للمحكمة: للمزيد من التفصيل ينظر: رونالد ل واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة مها تكلا وآخرون، طبعة خاصة، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، 2006، ص126،

([68])د. حسن مصطفى البحري، النظم السياسية المقارنة، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة الشام الخاصة، سوريا، 2020_2021، ص127.

([69])أحمد فواز إبراهيم، الانتخابات الرئاسية الأمريكية، معضلة ديمقراطية ومحنة انتخابية متجددة، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 51، العدد 6، السنة 2024، 358 وما بعدها . يوجد لكلا الحزبين عدد من الناخبين الرئاسيين الذين ينقسمون إلى فئتين في منح الأصوات حيث الفئة الملزمة بمنح صوتها للمرشح والأخرى الحرة في الإدلاء بصوتها من عدمه . للمزيد من التفصيل ينظر: د صلاح عبد الرزاق كبة، انتخابات الرئاسة الأمريكية: الآلية والأهداف مع إشارة خاصة إلى انتخابات 2008، 2012، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية ، العدد 44، 2012، ص 159.

([70])ينظر: مقدمة إلى نظام المحاكم الفيدرالية، منشور في الموقع الرسمي لوزارة العدل الأمريكية على الرابط https://www-justice-gov.translate.goog/usao/justice-101/federal-courts?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=rq ، تاريخ الزيارة 2025/5/11، الساعة (9:09)صباحاً

([71]) federal elections 2000 (Election Results for the U.S. President, the U.S. Senate and the U.S. House of Representatives), Op Cit, P 12.

([72]) تعرضت طريقة اختيار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من قبل المجمع الانتخابي إلى انتقادات واسعة وصفت بأنها غير ديمقراطية وتعطي الولايات swing state تأثيراً لا يتناسب مع حجمها للمزيد من الانتقادات ينظر: د، نضال خواز العبّود، الانتخابات الرئاسية الأمريكية (الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية)، مصدر سابق، ص 204 .

*تستخدم الولاية المتحدة الأمريكية في نظامها الانتخابي "القائمة المتكاملة" أو (Winner Takes All) التي تمنح الفائز في الولاية جميع مقاعدها في الكونغرس الفيدرالي.

([73]) د. منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى....،مصدر سابق،ص 138.

المصادر:

1. إل ساندي مايسل، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، ترجمة خالد غريب علي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،2014.

2. أمير بايروش أحمدي(سفير كوسوفي) ، الانتخابات الرئاسية الأمريكية: استمرار النظام الانتخابي أم تغييره ؟، ترجمة عن الألبانية إبراهيم فضل الله (مترجم كوسوفي) ،ط1، دار الآن ناشرون وموزعون، 2021، الأردن.
3. أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، ط1، دار الحكمة، لندن، 2006.
4. جورج دبليو بوش، مذكرات جورج دبليو بوش (قرارات مصيرية) ، ترجمة سناء حرب، ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، 2013 .
5. د. حسن سيد أحمد إسماعيل ، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا،ط1، القاهرة.
6. د. حسن مصطفى البحري، النظم السياسية المقارنة، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة الشام الخاصة، سوريا، 2021_2020.
7. حول أمريكا : دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات تفسيرية، مقتبس من موسوعة وورلد بوك (كتاب العالم) ، 2004 ، ص 7.
8. دى . جراير ستيفنسون الأبن وآخرون، التاريخ والمرتكزات(مجموعة دراسات بعنوان" أوراق ديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية) ترجمة وتعليق حسن عبد ربه المصري ، ط 1، المشروع القومي للترجمة (حقوق النشر والترجمة بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة) القاهرة، 2005.
9. رونالد ل واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة مها تكلا وآخرون، طبعة خاصة، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، 2006.
10. لاري إلويتر ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة جابر سعيد عوض، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996 .
11. د.محمد عبد المحسن : الانتخابات الأمريكية بين مزاعم الديمقراطية وتأثيرات التدبيرية، ج2،ط1، دار الأصالة للطباعة، دمشق بيروت، 2024.
12. د.منار الشوربجي، كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات...وأشياء أخرى...، ط1، مكتبة الشروق الأهلية، القاهرة، 2008.
13. د.نضال خواز العبّود، الانتخابات الرئاسية الأمريكية (الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية) ، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2017.

الرسائل:

1. نبأ كريم عيسى، الكتلة النيابية الأكثر عددا في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005(دراسة مقارنة)، (رسالة ماجستير)، كلية القانون، جامعة بغداد، 2023، ص 98 ومابعدها .
2. هندروق نورية، النظام الانتخابي وآثاره السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سعيدة، 2021-2022.

البحوث العلمية:

1. أحمد فواز إبراهيم، الانتخابات الرئاسية الأمريكية، معضلة ديمقراطية ومحنة انتخابية متجددة، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 51، العدد 6، السنة 2024، 358 ومابعدها
2. د. خيري عبد الرزاق جاسم، العملية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية الانتخابات الرئاسية، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (2).
3. د صلاح عبد الرزاق كبة، انتخابات الرئاسة الأمريكية: الآلية والأهداف مع إشارة خاصة إلى انتخابات 2008، 2012، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية ، العدد 44، 2012، ص 159.
4. د، نجلاء عدنان حسين، توماس جيفرسون ودوره في السياسة الأمريكية حتى عام 1826، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 23، العدد 99، 2017، ص 362 .

5. نبأ كريم عيسى، د مصدق عادل، اتجاهات المحكمة الاتحادية العليا في تحديد الكتلة النيابية الأكثر عددا في الدستور العراقي لسنة 2005، بحث منشور في مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد3، السنة 2023، ص 945.
6. د. وائل محمد إسماعيل ، قوى الحسم في الانتخابات الأمريكية لعام 2004، بحث منشور في مجلة السياسية والدولية، ص 64، للمزيد من التفصيل ينظر الرابط https://ipj.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/political/about ، تاريخ الزيارة(12مساءً 2025/3/28).

الروابط الإلكترونية:

1. المؤرخ والباحث الأمريكي(آلان لكتمن)، برنامج (وراء الحدث) ،قناة الغد الفضائية، تاريخ النشر 2020/10/8، متاح على الرابط الآتي https://youtu.be/FLH1GY_HA3E?si=_x9FHB6CXJ2KJLi9 . (تاريخ التصفح 2023/11/2 ، الساعة 5م).
2. مقدمة إلى نظام المحاكم الفيدرالية، منشور في الموقع الرسمي لوزارة العدل الأمريكية على الرابط https://www-justice-gov.translate.goog/usao/justice-101/federal-courts?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=rq ، تاريخ الزيارة 2025/5/11، الساعة (9:09)صباحاً.

الدساتير والتعديلات :

1. دستور الولايات المتحدة الأمريكية النافذ لعام 1787 المعدل (التعديل الرابع عشر) .

Resources (book)

1. Alan M. Dershowitz، SUPREME INJUSTICE، (How the High Court Hijacked Election 2000), Oxford University Press, New York, 2001.
2. federal elections 2000 (Election Results for the U.S. President, the U.S. Senate and the U.S. House of Representatives) , Printed by the Federal Election Commission, Washington, D.C, 2001.
3. Jeffrey Toobin، T H E N I N E(Inside the Secret World of the Supreme)، First Edition، Published in the United States by Doubleday 2007 .
4. Mark S. Brodin, Bush v. Gore: The Worst (or at least second-to-the-worst) Supreme Court Decision Ever, _____, NEVADA LAW JOURNAL Vol.12:563, https://scholars.law.unlv.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1508&context=nlj, P570, (12 December 2023 , 11: 19 Am).

Law

1. HAVA Law 2002 .

Sources

1. : L. Sandy Maysel, Elections and American Political Parties, translated by Khaled Gharib Ali, 1st Edition, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, 2014.

2. About America: The Constitution of the United States of America with Explanatory Notes, adapted from World Book Encyclopedia, 2004, p. 7.
3. Amir Bayrush Ahmadi (Kosovo Ambassador), The US Presidential Elections: Continuing or Changing the Electoral System?, translated from Albanian Ibrahim Fadlallah (Kosovo translator), 1st Edition, Dar Al-Aan Publishers and Distributors, 2021, Jordan.
4. De . Jareer Stevenson Jr. et al., History and Foundations (a collection of studies entitled "Democratic Papers" published by the US Department of State) translated and commented by Hassan Abd Rabbo Al-Masri, 1st Edition, The National Project for Translation (Copyright and translation in Arabic reserved to the Supreme Council of Culture), Cairo, 2005.
5. Dr. Hassan Mustafa Al-Bahri, Comparative Political Systems, Faculty of International Relations and Diplomacy, ASPU, Syria, 2020-2021.
6. Dr. Hassan Sayed Ahmed Ismail, The Political System of the United States of America and England, 1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
7. Dr. Manar Shoriji, how is the US president elected? Limitations and complexities... And other things... , 1st Edition, Al-Shorouk National Library, Cairo, 2008.
8. Dr. Muhammad Abdul Mohsen: American elections between the claims of democracy and the effects of management, part 2, 1st edition, Dar Al-Asala Printing, Damascus, Beirut, 2024.
9. Dr. Nidal Khawaz Al-Aboud, US Presidential Elections (Historical, Political and Constitutional Dimensions), 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2017.
10. George W. Bush, Memoirs of George W. Bush (Fateful Decisions), translated by Sana Harb, 2nd Edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2013.
11. Larry Elwaiter, The System of Government in the United States of America, translated by Gaber Said Awad, 1st Edition, The Egyptian Association for the Dissemination of Knowledge and World Culture, Cairo, 1996.
12. Ronald L. Watts, Federal Systems, translated by Maha Takla et al., Special Edition, Forum of Federal Federations, Canada, 2006.
13. Udo Zautter, Presidents of the United States of America from 1789 until today, 1st Edition, Dar Al-Hikma, London, 2006.

Thesis:

1. Hendruk Nouria, The Electoral System and its Political Effects in the United States of America, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Saida University, 2021-2022.

2. Naba Kaareem Issa, The Most Numerous Parliamentary Bloc under the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005 (A Comparative Study), (Master's Thesis), College of Law, University of Baghdad, 2023, pp. 98 and beyond.

Scientific Research:

1. Ahmed Fawaz Ibrahim, The US Presidential Elections, A Democratic Dilemma and a Renewed Electoral Ordeal, Research published in the Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 51, Issue 6, Year 2024, 358 and Beyond
2. Dr. Khairy Abdul Razzaq Jassim, The Electoral Process in the United States of America Presidential Elections, research published in the Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Issue (2.(
3. Dr. Najla Adnan Hussein, Thomas Jefferson and his role in American politics until 1826, research published in the Journal of the College of Basic Education, Volume 23, Issue 99, 2017, p. 362.
4. Dr. Salah Abdul Razzaq Kubba, The American Presidential Elections: Mechanism and Objectives with Special Reference to the 2008, 2012 Elections, research published in the Journal of Political Science, No. 44, 2012, p. 159.
5. Dr. Wael Mohamed Ismail, The decisive forces in the 2004 US elections, research published in the Journal of Political and International, p. 64, for more details see the link https://ipj.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/political/about, date of the visit (12 pm 28/3/2025.(
6. Naba Kareem Issa, Dr. Mosaddegh Adel, Trends of the Federal Supreme Court in Determining the Most Numerous Parliamentary Bloc in the Iraqi Constitution of 2005, Research published in Iklil Journal for Humanitarian Studies, Volume 4, Issue 3, Year 2023, p. 945.

Electronic links:

1. American historian and researcher (Alan Lictamman), program (behind the event), Al-Ghad satellite channel, published on 8/10/2020, available at the following link https://youtu.be/FLH1GY_HA3E?si=_x9FHB6CXJ2KJLi9. (Accessed 2/11/2023, 5 pm.(

Constitutions and Amendments:

1. The United States Constitution of 1787 (Amendment XIV) in force.

The US Federal Supreme Court: the problematic of the presidential election of 2000 (choosing the president or electing him)

Naba Kareem Issa

College of law – university of Baghdad

nabaak5454@gmail.com

Keywords: Federal Supreme Court, election or choice of the president, electoral system.

Summary:

the president of America is the owner of the most powerful and dangerous constitutional and political position on earth; he is the head of the executive branch, who combines the presidency of the state and the ministry at the same time under the US Constitution in force of 1787, which embraced the presidential system as a political system for managing state affairs, and the formation of authorities. Therefore, the president is considered the owner of the actual powers in the executive sphere. So, the process of his election is distinguished by its unique and unprecedented style of application. It takes place through multiple stages, starting with the party nomination (primaries) and then the process of electing presidential electors (Delegates) and the election of the president, which is interspersed with a very complex electoral system (electoral college), especially when there are multiple electoral laws of the states related to how to register voters, cast votes, electronic devices used and objections, passing through the Supreme Court of each state, which adjudicates in every dispute related to its electoral law, and the political roles played by the Supreme Courts as a constitutional judiciary that contains two parts when considering cases before it from the (political and constitutional) point of view.